جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماسترفي العلوم المالية والمحاسبية

تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

النظام المحاسبي المبسط

"دراسة وصفية ونقدية "

– دراسة حالة مؤسسة الأشغال والبناء العمومية بجامعة –

من إعداد الطالبة: نوي هناء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام ا لجنة االمكونة من السادة :

–أ د ..... .رئيسا

–أ د بيضياف أحمد ..... .مقررا

–أ د ..... .عضوا

–أ د ..... .عضوا

–أ د ..... .عضوا

–أ د ..... .عضوا

السنة الجامعية 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم)

سورة البقرة الآية32

إلى أمي و أبي أطال الله في عمرهما

"إجلالا و عرفانا**"**

إلى زوجي الغالي

"لوقوفه معي في السراء و الضراء**"**

إلى النجمة أو النجم الذي سيضيئ حياتي

"أدخله الله الدنيا بسلام "

إلى روح عمي الطاهرة محمد لامين

" رحمه الله "

إلى جدي وجدتي

" أطال الله في عمرهما "

إلى والدي زوجي وإخوته وأزواجهم

"إحتراما وتقديرا"

إلى إخوتي وزوجة عمي

"نذيرة ،سعدة، فوزية ،سالمة ،بتول ،موسى ، عبد المنعم ، طارق ، وئام ، نصيرة "

إلى أبناء أخوتي وأزواجهم وأبناء عمي

" ياسر ،سيف الدين، محمد لامين ،حمزة ، هديل ، أسامة ،عبد المجيب ،بثينة،آية ، أيمن"

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وأزاجهم وأولادهم وإلى الكتكوتة لينة

" لمساعدتهم لي في كل الظروف"

إلى أروع صحبة ورفقة صديقتي عمري

"بتول ،فاطمة ، نواعم، أماني ،مبروكة ،أمينة،أسماء ،هناء ،هدى ،نورة ،سعاد ، وداد، مريم منال ،هنية حنان ،حبيبة ،فتيحة"

إلى أساتذتي و كل من علمني حرفا

"ردا لبعض الجميل**"**

إلى قسم دراسات محاسبية وجبائية معمقة دفعة2011

إلى كل من نسيهم القلم وهم في الذاكرة

كلمة شكر وتقدير

اشكر الله أولا الذي أمدني بالقوة لانجاز هذه المذكرة.

شكر خاص للأستاذة الفاضلة محسن عواطف الذي استفدت منها كثيرا، و بفضلها أنجزت هذا العمل خاصة وانه يعتبر موضوع تقل المراجع فيه كثيرا.

اشكر الأستاذ الفاضل بوضياف أحمد على كل المجهود الذي بذلته معي لانجاز هذا البحث .

كما أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى: الأساتذة الكرام عزاوي عمر ، ، سويسي هواري

كما أنوه بالمجهود الذي قدمه لي أخي بلغيثار عيسى محافظ الحسابات، كما أشكر كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

كما أشكر زوجي الغالي على مساعدتي في إنجاز هذه المذكرة.

لايفوتني أن أشكر زميلتي فاطمة زاوي على المجهودات الكبيرة التي بذلتها معي في طبع هذه المذكرة.

و لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

قائمة الجداول والأشكال البيانية

I. الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول1.1	جدول مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	31
الجدول2.1	المقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني(PCN) والنظام الجديد (IAS/IFRS)	35
الجدول1.2	*تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال*	44
الجدول2.2	نموذج تقرير إداري خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم(بيان الدخل)	55
الجدول3.2	*نموذج مقترح لميزانية عمومية تتسق مع المبدأ التوجيهي الرابع والمعيار 1 من المعايير الدولية للمحاسبة (الميزانية العمومية)*	56
الجدول4.2	نموذج مقترح لبيان التدفق النقدي يتسق مع المعيار 7 من المعايير الدولية للمحاسبة(بيان التدفق النقدي)	57
الجدول5.2	جدول يوضح الحد الأدنى لرقم الأعمال واليد العاملة للمؤسسات الصغيرة	70
الجدول6.2	قائمة الوضعية عند نهاية السنة المالية.	74
الجدول7.2	جدول حسابات النتائج	77
الجدول8.2	كشف تغير الخزينة خلال السنة المالية.	78
الجدول1.3	جدول يبين إحدى صفحات سجل الجرد	84
الجدول2.3	جدول يبين إحدى صفحات دفتر الأستاذ	85
الجدول3.3	جدول يبين إحدى صفحات سجل الأجرة	85
الجدول4.3	جدول يبين إحدى صفحات سجل الإيرادات والمدفوعات	86
الجدول 5.3	كشف الوضعية عند نهاية السنة المالية	86
الجدول6.3	جدول حسابات النتائج	87
الجدول7.3	جدول التغير في المخزون	88
الجدول8.3	جدول يوضح بعض الحسابات المالية المتعلقة بإعداد الكشوف المالية للمؤسسة	89

II. الأشكال

الشكل 1.1	شكل يوضح مستعملو القوائم المالية	16
الشكل1.3	هيكل التنظيمي لمكتب المحاسبة	81
الشكل2.3	هيكل تنظيمي لمؤسسة	83
الشكل3.3	شكل يوضح كيفية إعداد الكشوف المالية	88

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1	يومية حسابات السنة الماضية المعاد فتحها في سنة 2010	102
الملحق2	يومية المنتجات	103
الملحق3	يومية العمليات المتنوعة التي تمت خلال السنة المالية	104 105
الملحق4	يومية المخزون للمواد الأولية ،الموردون	106
الملحق5	يومية الإهتلاكات	107
الملحق6	معلومات عن المؤسسة (رقم السجل التجاري ، رقم التعريف الجبائي .....)	108
الملحق7	الميزانية المالية لسنة2010 للمؤسسة	109 110
الملحق8	جدول حسابات النتائج لسنة2010 للمؤسسة	111
الملحق9	إحدى صفحات سجل الجرد للمؤسسة	112
الملحق10	الصفحة الأولى لسجل الأجرة للمؤسسة	113
الملحق11	الصفحة الثانية لسجل الأجرة للمؤسسة	114
الملحق12	إحدى صفحات سجل الإيرادات والمدفوعات للمؤسسة	
الملحق13	إحدى صفحات دفتر الاستاذ للمؤسسة (الخاص بالصندوق)	

المقدمة العامة

نتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي، و خوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية كان لابد من مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية .فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي *PCN*، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط، و يعكس تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة و الإنتاج .و عليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة، تتعلق بالتفتح الاقتصادي و الاتجاه نحو اقتصاد السوق، و تحرير التجارة الخارجية، و فتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، و تشجيع المنافسة .بهذه الإصلاحات هدفها توفير للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب فضاء اقتصادي جديد ، يتسم بالأمان و الشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيون يرون أن المخطط الوطني المحاسبي أصبح محدودا وله نقائص، و مجالات كثيرة بقيت بدون حلول، كذلك ظهور عمليات و أحداث جديدة بعد إجراء هذه الإصلاحات .طبعا هذا التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلبي هذه المتطلبات هذه الأسباب جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة، و بدأت أشغاله من سنة *2004*حتى سنة *2006* ، أثمرت بمشروع النظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية. و التي ستؤدي بالضرورة إلى تطور المؤسسات. هذه المعايير تتطور و تتحسن خاصة على مستوى الحسابات الفردية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما نعلم فالمؤسسات ص و م –كما في جميع البلدان– تتحمّل العبء الأكبر في عملية التنمية، ولتوفير الجو والظروف الملائمة لهذه المؤسسات، قامت الجزائر بإصلاحات،

تمكن الوحدات المصغرة من تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة مستمد من النظام المحاسبي المالي الجديد.

يتقيد بالتسجيل بصورة وافية ووفق المميزات والحقائق الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، كما يبين كيفية مسك محاسبة هذه المؤسسات والتي تسمى بمحاسبة الخزينة.

الإطار العام لإشكالية البحث

من أجل اندماج الجزائر ضمن الاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، نجد أنها قامت بعدة إصلاحات اقتصادية ، ومست هذه الإصلاحات جوانب عديدة ومن بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذا الأخير لم يغفل عن المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها أن تطبق المحاسبة المالية الجديدة نظرا لمحدودية تخصصها وصغر حجم نشاطها، فأعد لها نظام محاسبي مبسط يسمى "محاسبة الخزينة".

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية المطروحة كالأتي:

ما خصائص النظام المحاسبي المبسط؟.

لمعالجة الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- هل النظام المحاسبي المبسط جدير بتقديم معلومات ترضى الكيانات الصغيرة وتساير الواقع الجديد؟
- على أي المؤسسات يطبق النظام المحاسبي المبسط ؟
- هل النظام المحاسبي المبسط يطابق الأنظمة المحاسبية المطبقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا؟

فروض البحث:

- ✓ الإستغناء عن المخطط المحاسبي الوطني وإثمار العولمة لنظام المحاسبي المالي يقتضي الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وكفيلة باتخاذ القرارات .
- ✓ يطبق النظام المحاسبي المبسط على المؤسسات المصغرة .
- ✓ إن الإصلاح المحاسبي ناتج عن العولمة التي تسود العالم والنظام المحاسبي المبسط يمثل الملحق الثاني لهذا النظام مما يدل على تطابق النظام المحاسبي المبسط مع المعيار المقترح لها.
- ✓

أهمية وأهداف البحث

الهدف المنشود من دراسة هذا الموضوع هو التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي. مع ابراز نظام المحاسبي المعمول به حاليا للمؤسسات المصغرة جراء تطوير نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية للكيانات الصغيرة بعد تكييفها مع المحاسبة المالية .

الدراسات السابقة

قليلة جدا أو قد تنعدم المواضيع التي تطرقت إلى النظام المحاسبي المبسط ، لحداثة الموضوع باعتباره شيء جديد في النظام المحاسبي الجزائري، الأمر الذي جعل المراجع على المستوى الوطني قليلة جدا، و كان ذلك عائق هام في انجاز هذه المذكرة.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب التي جعلتني اختار هذا الموضوع هو كون الموضوع جديد، و الدولة الجزائرية باشرت في تطبق هذا النظام مؤخرا، هذا سبب قوي لان أقوم بهذه المساهمة المتواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة، نقدم من خلاله خدمة للقراء، و يسمح للباحثين في الميدان من تحسين هذا العمل.

منهجية البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سنقوم بالدراسة و التحليل متبعين المنهج الوصفي لنظام المحاسبي المبسط.

محتوى البحث:

للإجابة على التساؤلات المرتبطة بإشكالية البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر .والذي يتطرق إلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني ، ويتعرض أيضا إلى مشروع النظام المالي الجديد و توضيح مراحل انجازه وأهداف المرجوة لتطبيقه و المبادئ المحاسبية الأساسية له كما تعرضنا في المبحث الأخير إلى أهم التغيرات في القوائم المالية .الفصل الثاني خصص الجزء الأول منه لتقديم لمحة عن المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبي المبسط ثم خصص الجزء الثاني لنظام المحاسبي المطبق للكيانات الصغيرة على المستوى الدولي أما الجزء الثالث فتم تخصيصه لنظام المحاسبي المبسط المعمول به في الجزائر لمعرفة النظام و الإجراءات الخاصة به وتقديم الكشوف المالية التي يقوم بإعدادها .

الفصل الثالث :

تطبيق نظام المحاسبي المبسط وهنا نقدم المؤسسة محل الدراسة ثم عرض للمعطيات المالية ثم تقديم الكشوف االمالية الخاصة بهذا النظام.

الفصل الأول

تمهيد:

مع زيادة نطاق المؤسسات و انتشارها خارج الحدود الوطنية وتوسع فروعها على المستوى العالمي، كان لا بد من أن تواكب المحاسبة هذا التطور و تصبح هي كذلك عالمية، الأمر الذي أدى إلى البحث عن مرجعية محاسبية توحد المفاهيم المحاسبية على المستوى العالمي، و زيادة انسجام و توافق الممارسات المحاسبية، و وضع حدود للخلافات بينها، و تحسين التوافق بين الدول المختلفة.

هدا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر، و خصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، حيث كان هذا المخطط عاجزا عن خدمة أغراض السياسة الاقتصادية المعتمدة في السنوات السبعينيات كونه كان قاصرا عن تقديم صورة صادقة عن واقع المؤسسة ويدفع بشدة لإيجاد بديل يتوافق مع المتطلبات المحيط الدولي الحالي مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية للمحاسبة كان ذلك سنة 2001 من قبل خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الأعلى للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية بتمويل من البنك و الذي بدأ العمل به مطلع سنة 2010.

لدى نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور النظام المحاسبي في الجزائر ويتم معالجة الفصل بتفسيمه إلى مبحثين :

- **المبحث الأول: : دراسة ونقد المخطط المحاسبي الوطني**
- **المبحث الثاني : المشروع المحاسبي المالي الجديد**
- **المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية**

المبحث الأول :دراسة ونقذ المخطط المحاسبي الوطني

بعد الاستقلال، استعانت الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي العام (PCG) لعام 1957، والذي بقي ساري المفعول حتى عام "1976" ، تاريخ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني(PCN) بموجب أمر "29 أفريل 1975" ، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك .حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، التشريع الذي لم يعرف إلا بعض التغيرات منذ صدوره.

المطلب الأول :مراحل التطور التاريخي للمخطط المحاسبي الوطني(PCN)

وضع المخطط المحاسبي الوطني حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجات المحاسبة الوطنية . أما عن التطور التاريخي للمعايير المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي الفترة التي عرفت إنجاز عدة برامج استثمارية هامة منها:

- برامج إنتاجية خلال سنوات الستينات والسبعينات.
- برامج اجتماعية وقاعدية خلال الثمانينات والتسعينات.

والتطرق إلى النشاط المحاسبي يسمح لنا بالتوقف على المراحل التالية[1]:

في 5 ماي 1972 بمناسبة التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، حدد وزير المالية آنا ذاك الأهداف المسندة للمخطط الوطني المحاسبي، وهي:[2]

1. استعمال حسابات تتماشى ومتطلبات الشركات والمؤسسات العمومية.
2. يسمح للدولة بمراقبة القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتكون هذه المراقبة باستعمال النتائج المحصل عليها من خلال النشاطات السنوية.
3. اعتماد الجرد المستمر في تقييم المخزونات.
4. استخدام الحسابات المؤقتة (الوسيطة د/38).
5. استعمال المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) يسمح للمؤسسة بتحقيق أهداف إحصائية، تعتبر كأداة تسيير فعالة تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسة على ضوء النتائج المحاسبية.
6. يعتبر المخطط الوطني المحاسبي وسيلة للتحكم في التنظيم والتوقعات الاقتصادية، داخل المؤسسات الجزائرية.
7. اعتماد معايير واضحة في إعداد الوثائق المحاسبية.
8. إمداد المحاسبة الوطنية بمعلومات ذات دلالة واضحة، يمكن اعتمادها كأداة إحصائية تنبؤية.

---

[1] حواس صلاح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ،أطروحة دكتوراه ، سنة 2008 ،ص 197

[2] حمادي نبيل. محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائريةمن المخطط إلى النظام"ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS ص4

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة، والذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية

- القطاع الزراعي1987
- قطاع التأمينات1987
- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة1988
- القطاع السياحي الصادر سنة1989
- القطاع البنكي الصادر سنة1992

تقدم هذه الخمس مخططات عموما قائمة الحسابات، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة

- من " 1991-1998" عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة تحولا، حيث دخل مفهوم اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات وتم تحويلها إلى شركات ذات أسهم، وذات مسؤولية محدودة، مما أجبر العديد من الهيئات المختصة بالتدخل في معايير المحاسبة بالجزائر.

اتخذت الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية إجراءات من أجل مخطط الحسابات مع نشاط المؤسسات التجارية خصوصا.

المجلس الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات و المحاسبة المعتمدين كلفوا بنص القانون 08/91 و المرسوم التنفيذي20/920 .

- تعريف الطرق العادية للتفتيش والمراقبة.
- إبداء كل رأي حول المسائل التقنية المتعلقة بالمحاسبة قانونيا وماليا.

كما تم اتخاذ إجراء بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة "CNC"1998-2004" بمرسوم تنفيذي تحت رقم: 96-318 وتم تنصيبه من طرف وزير المالية وحدد له هدفين :

- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ في الاعتبار التحولات السياسية والاقتصادية المسجلة منذ "1998"
- متابعة أشغال إعداد المعايير من أجل تحرير مخططات محاسبية للقطاعات وإبداء الرأي حول المسائل المطروحة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- السعي إلى تحديث المخطط المحاسبي الوطني، حيث أوكلت المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين تابعين:[3]

❖ للمجلس الوطني المحاسبي"CNC"

❖ مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين "CSOEC"

❖ الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات"CNCC"

شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة، تضطلع بمهمة التنسيق، ثم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

[3] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سنة 2004 ،ص172

المرحلة الأولى :تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛

المرحلة الثانية :إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛

المرحلة الثالثة :التكوين لمخطط المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية؛

المرحلة الرابعة:المساعدة على تحسين عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

المطلب الثاني :لمحة عامة عن المخطط المحاسبي الوطني

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة الإطار النظري والإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني دراسة مختصر

الفرع الأول: الإطار النظري للمخطط المحاسبي الوطني

اولا : الإطار القانوني للمخطط:

صدر المخطط الوطني للمحاسبة في إطاره القانوني بالامر رقم 35-75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، والمتضمن لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، ومرسوم متعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة المؤرخ في 23 جوان 1975 وهذه النصوص لها الطابع التخطيطي.

يطبق المخطط الوطني على جميع المؤسسات وفقا للمادتين1 ، 2من الأمر الصادر بتاريخ 29 أفريل1975 [4]:

المادة الأولى :يكون المخطط المحاسبي إلزاميا بالنسبة:

- المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي؛
- شركات الاقتصاد المختلط؛
- المؤسسات مهما كان شكلها والخاضعة لنظام الضريبة حسب الفائدة الحقيقية، كما يمكن أن يوسع المخطط الوطني للمحاسبة ليشمل مؤسسات أخرى غير مذكورة أعلاه.

المادة الثانية :يطبق المخطط الوطني للمحاسبة بفعل قرار من وزارة المالية لقطاعات نشاطات خاصة (نشاطات ذات صبغة تتميز عن النشاطات الأخرى).

ولقد عرف المخطط المحاسبي 4 إضافات منذ سنة 1975 هي:

- الأمر185/F /DC/CE/89/047 بتاريخ 24 ماي 1989 ، المتعلق بالتسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات.
- الأمر635/DC/CE /90/046 بتاريخ 11 مارس 1990 ، المتعلق بالتسجيل المحاسبي لمشاركة العمال في أرباح الشركات، حيث ركز هذا الأمر على التسجيلات المحاسبية اللازمة لهذه العملية.
- التعليمة 001/95 بتاريخ 02أكتوبر 1995 المتعلق بتنسيق محاسبة أموال المساهمات الذي يعالج مناهج التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بأموال المساهمات.

[4] بويعقوب عبد الكريم ، أصول المحاسبة العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط الرابعة ، سنة 2008 ،ص45

- التعليمةMF /DGC/ 518 المتعلق بالتسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق إعادة التقدير،حيث توضح هذه التعليمة الحسابات الفرعية لحساب : 15 فرق إعادة التقدير، وكيفيات تسجيلاته المحاسبية[5].

ثانيا :أهداف ومبادئ المخطط المحاسبي الوطني

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى مايلي[6]:

- ✓ التسجيل الكامل: أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفق الترتيب الزمني الذي تحقق فيه .
- ✓ مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح.
- ✓ في المؤسسة التنظيم يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والإجراءات المختلفة للمعالجة.
- ✓ تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب.
- ✓ توفير معلومات للهيئات الاقتصادية.
- ✓ تسهيل عملية التنبؤ بشكل أساسي من أجل متطلبات التخطيط المركزي الجزائري.
- ✓ إعداد أداة تسيير ديناميكية ، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، وبالتالي وضع أسس جديدة لتقدير التسيير .

أما المبادئ:[7]

- مبدأ الكيان القانوني المادة 1 من الأمر 35-75 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني
- مبدأ العملة النقدية نص المادة 9 على استعمال العملة الوطنية
- مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 من الأمر 35-75 حيث تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية و تسجيل التدفقات بعناية
- مبدأ سنوية الدورات تنص عليه المادة 16 من الأمر 35-75 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في 12/31
- مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و 21 من الأمر 35-75 في تقييم كل عناصر الميزانية
- مبدأ الحيطة و الحذر تنص عليه المادة 22 من الأمر 35-75 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مؤونة لتدني قيم الأصول و دلك في حدود المعقول
- مبدأ استقلالية الدورات و يمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في دلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند نهاية كل دورة
- مبدأ ثبات طرق تقسيم الحساب ويمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية

الفرع الثاني :الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني

[5] شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية ،ماجستير في علوم التسير ،سنة 2009 ،ص15

[6] بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999 ، ص39 .

[7] فيروز خويلدات ،الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،سنة2010،ص60

يضم الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة ، حيث أن هذه الحسابات مصنفة في إطار جداول محددة مع توحيد جميع هذه القوائم على كافة المؤسسات وإعطائها صيغة وطنية ليبسط ويوحد محاسبة مختلف المؤسسات حتى تستفيد مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، ويمكن عرض الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني
كالتالي:

- أصناف حسابات المخطط المحاسبي الوطني
- الدفاتر والوثائق الشاملة

أولا :أصناف حسابات المخطط المحاسبي الوطني

ورد في المخطط المحاسبي الوطني قائمة من الحسابات و إن هذه القائمة تعتبر أسلوب لتنظيم الحسابات التي تمسكها المؤسسة و التي يفترض فتحها في دفتر الأستاذ و عن هذا الطريق يمكن استخراج أي حساب و في أي وقت و بسهولة تامة.
إن الحسابات قد قسمت إلى ثمانية أصناف أو مجموعات و رتبت ترتيبا رقميا و بشكل متسلسل وهذه الأصناف هي أصناف رئيسية لكل صنف رقم أي من 1الى 8 ثم تتفرع من هذه الأرقام الرئيسية أرقام فرعية داخل كل صنف من أجل فهم و توضيح الحسابات الفرعية.

1-1 صنف حسابات الميزانية:

أ- حسابات الأصول :تتكون من 5أصناف مرقمة من 1الى 5 مرتبة حسب سيولتها و استحقاقها من أعلى الميزانية إلى أسفلها تشمل حسابات الأصول صنف 2،3و4 حيث تتزايد من اليمين أي الجهة المدينة و تتناقص من الطرف لأيسر أي الجانب الدائن .

حيث يقسم pcn هذه الأصناف إلى 3 مجموعات:

- صنف رقم 02 الاستثمارات:

و بدورها تقسم المجموعتين :تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة مادية، حسية أو معنوية مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة وليس الهدف من إنشائها بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة للاستغلال، والحصول على منافعها الضرورية لتمكين المؤسسة من ممارسة نشاطها[8].

- صنف رقم 03 المخزونات:

وهي الأصول المتداولة التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها و التي تحتفظ بها إما لغرض بيعها أو لغرض استعمالها في عمليات الصنع أو تحويل المواد الأولية الى منتجات تامة الصنع .

- صنف رقم 04 الذمم : تمثل الذمم مثلما عرفها المخطط المحاسبي الوطني مجمع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية والمالية ، فهي إذن أموال المؤسسة لدى الغير والذمم هي مجموعة من مجموعات الموجودات الثلاث ولذلك فهي حسابات مدينة تتزايد من الجانب المدين (الأيمن) وتتناقص في الجانب الدائن (الأيسر).[9]هذا التصنيف يشمل على مجموعتين

[8] شباكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1992 ، ص8
[9] شباكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ،مرجع سبق ذكره ، ص93

من الحسابات الأولى وهي الحقوق والأموال التي للمؤسسة عند الغير ولم يتم تحصيلها لحد الآن لذلك يقال عنها أنها أموال بذمة الغير أو باختصار ذمم ، أما الثانية فهي الأموال التي حصلتها .[10]

ب – حسابات الخصوم:

تشمل الأصناف 1و5 حيث تتزايد من الدائن و تتناقص من المدين

- صنف رقم 1 الأموال الخاصة : عرف المرسوم الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 المتعلق بطرق تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الملحق الأول ، الاموال الخاصة كما يلي :[11]

" الأموال الخاصة هي وسائل التمويل العينية أو المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك بالمعنى المحاسبي والمالي "، فالصنف الأول من المخطط المحاسبي الوطني يوافق الحالة الصافية للمؤسسة ، وبمعنى آخر الفرق بين مجموعة الإيرادات (الموارد) والديون .

- صنف رقم 5 الديون : تمثل مجموعة من الالتزامات (الواجبات) التي تدين المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير ويحتمل ان يكون رصيده مدين .[12]

2.1صنف حسابات التسيير:

تشمل الصنفين 6 و 7 حيث رتبت حسب طبيعتها

ا – صنف رقم 6 التكاليف: وتمثل كل ما يقع على عاتق المؤسسة أو ما تقوم بتسديده، سواء تعلق الأمر بعمليات تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة، أو بالنشاط خارج الاستغلال العادي لها .يسمح هذا التصنيف بمعرفة حجم تطور النتيجة مع طبيعة كل نشاط(الاستغلال، خارج الاستغلال).وتعتبر الأعباء القيمة المسددة أو التي تم تسديدها، والناتجة عن:

-مقابل ما تتحصل عليه المؤسسة خدمات أو مزايا أخرى ؛

-التزامات قانونية أو جبائية يقع على المؤسسة أدائها ؛

-عمليات استثنائية غير مدرجة في نشاط الاستغلال العادي.

بالإضافة إلى عمليات أخرى بغرض تحديد النتيجة الإجمالية وهي:

-مخصصات الأعباء والتكاليف ؛

-القيم الباقية للأصول المتنازل عليها أو المخربة ؛

-الديون المعدومة؛[13]

ب- صنف رقم 7 الإيرادات: يضم هذه الصنف كل الإيرادات التي تتحصل عليها المؤسسة أثناء ممارستها نشاطها أو خارج نشاطها خلال الدورة.

تتبع حسابات الإيرادات في تزايدها و تناقصها حسابات الخصوم .

3.1 الصنف رقم 8 النتائج: لقد خصص المخطط المحاسبي الوطني لحسابات النتائج مجموعة الثامنة لاستخدامها في الحصول على نتائج جزئية قبل الحصول على نتيجة الدورة النهائية، حيث يتم حساب هذه النتائج من جدول يسمى جدول حسابات النتائج.

---

[10] خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، سنة 2003 ،ص201

[11] خالص صافي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص144

[12] إبراهيم الاعمش ، أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني 1975 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 1999 ، ص 89

[13] مدني بن بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره ،ص155

يتضمن الأرباح و الخسائر التي تحصلت عليها المؤسسة في نهاية الدورة المالية فهي الأرصدة المتبقية عن طرح التكاليف من النواتج.

ثانيا :الدفاتر والوثائق الشاملة

تعتمد المؤسسة في تسجيلاتها المحاسبية على عدة دفاتر محاسبة، حيث أن هذه الأخيرة مجزأة على وظائف، وتجمع معطياتها في جداول شاملة تكون بمثابة صورة للمؤسسة اتجاه كافة الأطراف المتعاملين معها.

I. الدفاتر المحاسبية

تقوم المؤسسة خلال دورتها المحاسبية بعمليات عديدة ومختلفة تتم بشكل مستمر ويومي، لذا هي مجبرة على مسك دفاتر محاسبية دوريا تتماشى مع متطلباتها القانونية والإدارية والاقتصادية.

1.دفتر اليومية:

يعتبر دفتر اليوميةدفتر إجباري وهو عبارة عن وثيقة رسمية وكل مؤسسة ملزمة بمسك الوثائق والمستندات المحاسبية، أن تفتح دفتر اليومية وتسجل فيه الوقائع المحاسبية يوميا وبإثبات المستندات المحتفظ بها[14] .

كما أن صفحات دفتر اليومية يجب أن تكون مرقمة ترقيما مسبقا، مختومة من طرف قاضي محكمة مقر المؤسسة، ورئيس البلدية، أو محافظ الشرطة كما يمنع منعا باتا الشطب، المحو أو الكتابة بقلم الرصاص وكذا الإضافات الهامشية، نزع أي ورقة من الدفتر أو ترك الفراغ، وفي حالة ارتكاب الأخطاء تصحح بالطرق المسموح بها في المخطط المحاسبي الوطني.

2.دفتر الأستاذ:[15]

هو عبارة عن سجل يضم جميع حسابات المؤسسة وعلى الرغم من أن الحسابات هي أساس لجميع العمليات المحاسبية فإن هذا السجل ليس إجباريا من الناحية القانونية، ويعد دفتر الأستاذ الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه أبدا في كل تغيير محاسبي فالتاجر يستطيع أن يغير اليومية العامة عشرة مرات ويبقى دفتر الأستاذ مستمرا في الإستعمال.

3.ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ، مرتبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، وتأخذ بالنسبة لكل حساب مجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين، ومجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن والرصيد.

ونفرق بين ميزان المراجعة قبل الجرد، الذي يختم الدورة المحاسبية الروتينية وميزان المراجعة بعد الجرد، أي بعد الأخذ بعين الاعتبار أعمال نهاية الدورة والذي يعتمد عليه لإعداد الميزانية الختامية[16]

II.الوثائق الشاملة.

حسب المادة 25 من القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني يحدد وثائق الملخصات التي تقدم في شكل جداول مشار إليها في الملحق رقم 02 من هذا القرار، هذه الوثائق إلزامية مهما كان حجم المؤسسة، فهو يحدد 17 وثيقة هي الميزانية وجدول حسابات النتائج و 15جدول ملحق.

1.الميزانية :هي الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب مؤسسة ما في تاريخ معين وعند انطلاق المؤسسة في نشاطها نسمي ميزانيتها الميزانية الافتتاحية، ونسمي ميزانيتها في نهاية الدورة التجارية الميزانية الختامية .[17]

---

[14] محمد بوتين ،المحاسبة العامة في المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص52

[15] بويعقوب عبد الكريم ، أصول المحاسبة العامة ،مرجع سبق ذكره ،ص147

[16] محمد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ،ص66

[17] سعدان شبايكي ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ،مرجع سبق ذكره ، ص10

2.جدول حسابات النتائج:

إن جدول حسابات النتائج وثيقة تظهر النشاطات التجارية لمختلف مستويات النتائج ويمكن تقديم التعريف التالي لجدول حسابات النتائج [18]:

يعتبر ملخص النواتج وتكاليف الدورة دون الأخذ بعين الاعتبار لتاريخ قبضها أو تسديدها وبناءا على الفرق بينهما يظهر ربح أو خسارة المؤسسة لدورة معينة .

3.الجداول الملحقة:

وهي جداول مكملة وتفسيرية للجدولين السابقين بحيث تقدم المعلومات الضرورية في شكل الميزانية وجدول حسابات النتائج وهذه الجداول هي كالتالي:

1. جدول حركات الأموال.....(جدول رقم3)
2. جدول الاستثمارات ..... (جدول رقم4)
3. جدول الاهتلاكات..... (جدول رقم5)
4. جدول المؤونات .....(جدول رقم 6)
5. جدول الحسابات الدائنة ,..... (جدول رقم 7)
6. جدول الأموال الخاصة ..... (جدول رقم8)
7. جدول الديون..... (جدول رقم 9)
8. جدول المخزونات ..... (جدول رقم 10)
9. جدول استهلاك المواد واللوازم .... (جدول رقم 11)
10. جدول مصاريف التسيير..... (جدول رقم12)
11. جدول المبيعات وأداء الخدمات ..... (جدول رقم13)
12. جدول النتائج الأخرى..... (جدول رقم14)
13. جدول نتائج التنازل عن الاستثمارات (جدول رقم15)
14. جدول الالتزامات المقبولة والمقدمة ....(جدول رقم16)
15. جدول المعلومات المتنوعة .....(جدول رقم17)

تعبر الجداول والدفاتر المحاسبية عن الصورة الفوتوغرافية للمؤسسة حيث تعكس كل التحركات التي تقوم بها المؤسسة، كما أنها تحدد بصفة دقيقة كل ممتلكات المؤسسة المادية والمعنوية ونتائج المؤسسة والتي بدورها تساعد على دراسة الحالة الاقتصادية لمؤسسة والتنبؤ لمستقبلها.

المطلب الثالث:نقائص المخطط المحاسبي الوطني

الفرع الأول:النقائص المتعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني

[18] Jean pierre .gestion financiére. Paris.1986 .p36

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة والحسابات المرتكبة.

أولا :التقصير المفاهيمي [19]:

يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا المبادئ المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية والتنسيق المحاسبي.

غياب إطار مفاهيمي ولو بسيط وبدون أي مرجعية تذكر من جهة، ومن جهة أخرى فالمشاكل والحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وإن كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص غير أن هذه التفسيرات لا تكون حتما متطابقة، كما أن عدم إعطاء تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي.

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب الناتج الخام والقيمة المضافة...الخ.

غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك...الخ.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل :الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.

ولم يدقق شروط مسكها في الحسابات، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية، أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية.

ثانيا :غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني[20]

يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء إلى على المؤسسات المسعرة في البورصة.

ثالثا:مشاكل التقصير على مستوى المصطلحات:[21]

- عدم الدقة ووجود العديد من الثغرات والتناقصات في بعض المصطلحات المستعملة.

[19] فيروز خويلدات ،الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، مرجع سابق ،ص72

[20] تقرير اللجنة المكلفة بالإصلاح المخطط المحاسبي الوطني ،سنة1999 ،ص09

[21] فيروز خويلدات ،الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، مرجع سابق، ص73

- المصطلحات القاعدية للمحاسبة غير معرفة بدقة مثل الصادقة،الشفافية المالية ، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية، محاسبة التعهدات ، استمرارية الاستغلال ....الخ.
- المخطط المحاسبي لم يعط تعاريف دقيقة لبعض العناصر المحاسبية ونذكر على المثال لا الحصر مايلي:

- الأصول (مع مرجعية فكرة مراقبة المصادر ، الحوادث السابقة، الفوائد الإقتصادية المستقبلية)
- الخصوم (مع مرجعية فكرة الواجبات الراهنة، الوقائع السابقة، خروج المصادر المستقبلية)
- النواتج (مع مرجعية فكرة نمو المنافع الاقتصادية خلال سير النشاط وزيادة الأموال الخاصة)
- التكاليف (مع مرجعية فكرة التقليل من المنافع الاقتصادية خلال القيام بالنشاط العادي للمؤسسة وتقليل الأموال الخاصة)

تعريف رأس المال المالي ورأس المال المادي غير مدقق ونفس الشيئ عند التفريق بين الأصول العادية وغير العادية والخصوم العادية والخصوم الغير سائلة ونذكر على سبيل المثال فيما يخص الأصول العادية الاستثمارات (الأراضي ، المباني ،التجهيزات .....الخ). أما الأصول غير العادية فيمكن ذكر الإعانات الحكومية هذا من جهة ومن جهة أخرى فيما يخص الخصوم العادية نذكر الموردين ، أوراق الدفع ، القروض البنكية ،أما الخصوم غير العادية يمكن ذكر القرض الإيجاري والخصوم المالية.

الفرع الثاني :النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني[22]

✓ ترتبط هذه النقائص أولا بالإطار المحاسبي، من حيث أن تبويب المخطط المحاسبي الوطني الحالي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال :الرأس المال الصادر و الرأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى، و الاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، و النواتج للقبض في المجموعة الرابعة.

✓ أما فيما يخص تصنيف الحسابات، فلم توضح الأصول الجارية و غير الجارية، و الخصوم الجارية و غير الجارية، من ناحية أخرى فان تعريف مجموعات الأصول مبني على أساس قانوني(الذمة المالية) الأمر الذي لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج، و التمييز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال.كذلك لا يفرق بين سندات التوظيف التي هي قصيرة المدى و سندات المساهمة التي تعتبر استثمار لها قيمة دائمة.

✓ في الجانب الخاص بالوثائق الختامية، نجد أن المؤسسة مطالبة بانجاز العدد الهائل سبعة عشرة جدولا بالتفصيل لجميع الحسابات التي جاءت في المخطط مهما كان حجم نشاط المؤسسة هذا من ناحية، من ناحية أخرى الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يظهر معلومات الفترة السابقة حتى يمكن إجراء المقارنة.

فعلى مستوى **الميزانية فان** وضعية الذمة المالية أهم من الوضعية الاقتصادية حيث لا تعكس القيمة الجارية من خلال استخدامها للتكلفة التاريخية في تقييم الأصول و الالتزامات، كما توجد صعوبة في تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، وقابلية المخزون للبيع، و كذا العمر الإنتاجي للأصول المملوكة والعناصر المعنوية.

أما في **جدول حسابات النتائج** لا يفرق بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية.

✓ قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي حتى و إن وجدت فهي عامة، فالمخطط الوطني

[22] شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية ،ماجستير في علوم التسير ،سنة 2009 ،ص16

يعتمد على التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم في تاريخ الجرد، لم تحدد طريقة لتقييم المدخولات و المخروجات من المخزن بل تركت حرية للمؤسسات في اختيار الطريقة المناسبة لها، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه التقييم بالقيمة العادلة للعناصر النقدية .كذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق لم يتم معالجتها .و المخطط المحاسبي لم يقدم أي توضيح حول طرق الاهتلاكات، وكذا معدلاتها، وكيفية تكوين مؤونة تدني المخزونات و الحقوق المشكوك في تحصيلها.

- ✓ أخيرا التعاريف المقدمة لبعض المجموعات و فروعها لا تناسب محتواها، مثلا في المجموعة الأولى حساب 18 الربط بين الوحدات لا يمثل وسيلة للتمويل المقدمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة .أما في المجموعة الرابعة نجد حسابات لا تمثل حقوق مثل حساب 40 حسابات الخصوم المدينة، المصروفات قيد التعيين، سندات المساهمة والكفالات، أما حساب 42 يضم حسابات ليست لها علاقة بالاستثمارات، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يقدم مصطلحات و تعريفات أكثر وضوح.
- ✓ أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لبعض العمليات نجد أن المخطط المحاسبي أهمل القروض الايجارية، والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، الإدماج و التصفية.

و يمكن تحديد جوانب القصور فيما يلي:

- –اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية و ظهور مشكل التضخم
- –إهمال المقاربة الوظيفية في إعداد القوائم المالية
- –عدم اعتماد جداول تدفقات الخزينة

المبحث الثاني: المشروع المحاسبي المالي الجديد

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم و زيادة نشاطاتها الدولية، و اتساع رقعة أعمالها، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها،مما دفع الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وإعتمادها على المشروع المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول: أسباب و مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد

الفرع الأول:أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد[23]

ان الجزائر مند و أن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي الحالي (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه والتطورات و التحولات التي عرفها الاقتصاد و لا لسد الثغرات و النقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري، العمليات بالعملة الأجنبية .....الخ.

و لهدا كان من الضروري تدارك الوضع و ذلك من خلال تبني نظاما جديدا يتماشى و التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي الجديد في ما يلي :

[23] آيت محمد مراد وآخرون،النظام المحاسبي المالي الجديد"تحديات وأهداف"ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRSص3-4

- ❖ التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات،
- ❖ الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر،
- ❖ النقائص و الثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق،
- ❖ إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة،
- ❖ محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لان التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي :

- عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة
- فيها، و على المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.
- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة ونوعية المعومات.

الفرع الثاني:مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد [24]

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هده العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هده العملية بثلاثة مراحل هي :

- ❖ ***المرحلة الأولى*** : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ ***المرحلة الثانية*** : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
- ❖ ***المرحلة الثالثة*** : وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي :

- **الخيار الأول** : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.

[24] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008، ص 13.

- **الخيار الثاني :** و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية **IASB**، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكـون مصدرا للتناقض و الاختلاف.
- **الخيار الثالث :** هدا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هدا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية **FASB** من خلال **USGAAP** أو التوجهات الأوروبية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي ومبادئ النظام المحاسبي المالي

الفرع الاول: الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي الجديد

إن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[25]

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ثانيا:مجالات تطبيق النظام المحاسبي الجديد [26]

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي و معنوي يخضع للقانون التجاري كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛
- و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

- **مستعملو المعلومة المالية** أما مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم :

. المسيرين؛

. أعضاء الإدارة و الهياكل الداخلية للمؤسسة؛

[25] – المادة رقم 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائرص03

[26] – المادةرقم04 ، الجريدة الرسمية،العدد 74 المرجع السابق ، ص03

. أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك...)؛

. الإدارة الضريبية؛

. مورين، زبائن و عمال؛

. التأمين و الجمهور.

شكل1 : يوضح مستعملو القوائم المالية

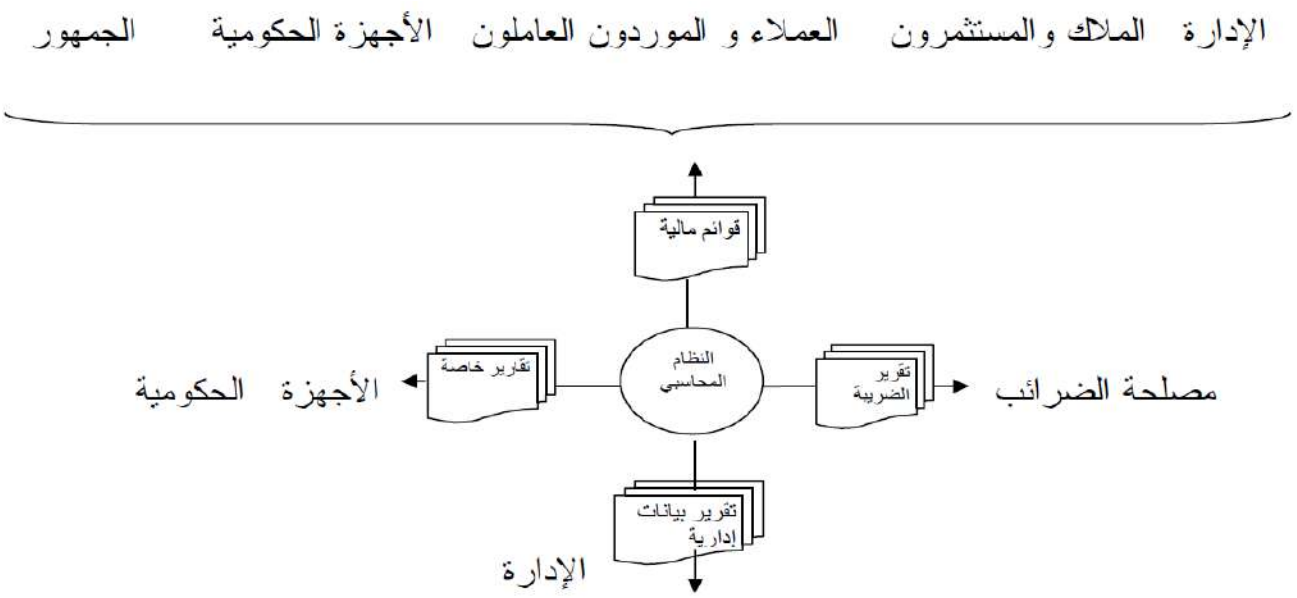

المصدر : وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون ، المحاسبة المالية ،دار المريخ للنشر ،2007، ص29

ثالثا :القوائم المالية الواجب مسكها بتطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب ما حددته المادة 25 من قانون07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحد اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ما عدا الوحدات الصغيرة جدا على:

- الميزانية؛
- حساب النتيجة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛

•جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛

•ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وحساب النتيجة

3-1 مفهوم الكشوف المالية

تعتبر الكشوف المالية بمثابة المحصلة النهائية لأي نظام محاسبي ، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات التي تفي باحتياجات متخدي القرارات[27]، ،كما تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية ، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوى على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية(الأصول، الخصوم ، الإيرادات ، المصروفات...الخ) ،ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية[28].

3-2أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4)الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة accounting principles board » « المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين "APB "

ما يلي :[29]

1 – تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

-القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف للمشروع.

-بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع.

-تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.

-بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2 – تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين ... الخ.

—

27- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،المحاسبة المالية المتوسطة ،دار المعرفة الجامعية ،سنة النشر1999 ،ص159

28- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحاليل،الدار الجامعية ،سنة النشر 2002 ، ص39

29- حواس صلاح ،التوجه الجديد نحومعايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ،ص183

3 – تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

4 – الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة،حيث يستخدم المستثمرون و المقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، و يتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.
كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسئولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، و كذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.
تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها و نوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

3-3 الغرض من البيانات المالية

لا يعتبر إعداد القوائم المالية الخطوة الاولى في العملية المحاسبية ، إلا إنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة . فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والاطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية
وحيث ان القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فإن القارئ الذي بتفهم محتوي ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات. [30]
تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصًا للوفاء بمتطلباته الخاصة . وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضًا هيكليًا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضًا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.
ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:
الأصول ، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى فى حقوق الملكية، التدفقات النقدية, وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

—

30- أمين السيد أحمد لطفي ،إعداد وعرض القوائم المالية ، الدار الجامعية ، سنة 2008 ،ص77

تقوم إدارة المؤسسة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها ، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.
قد يتضمن هذا التقرير ما يلي:

–العناصر الأساسية التي تحدد الأداء المالي و التي تتضمن التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة ومدى قدرة المؤسسة على مواجهة تلك التغيرات وتأثيرها عليها وكذلك سياستها في الاستثمارات المتاحة لديها بالإضافة إلى سياسة توزيع الأرباح.

–مصادر تمويل المؤسسة ومعدلات الالتزامات إلى حقوق الملكية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

–الإيضاحات : تحتوى على معلومات بالإضافة إلى ما تم عرضه بالقوائم المالية وتقدم الإيضاحات شرحًا وتوضيحًا للبنود المعروضة في تلك القوائم.

المفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.[31]

3-4الخصائص النوعية للقوائم المالية

و هي الصفات و السمات التي تجعل المعلومات المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين إذ تحدد الخصائص النوعية ملائمة و منفعة الكشوف المالية بالنسبة لحاجيات مستعمليها في اتخاذ القرارات و تتمثل:

1. القابلية للفهم
2. الملاءمة
3. المصداقية
4. القابلية للمقارنة

3-4-1 القابلية للفهم : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لقابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة كما أن لديهم الرتبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. و على كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[32]

3-4-2 الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها، يجب أن تكون ملائمة للاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتوفر خاصية الملائمة في المعلومات عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد، أو تصحيح تقييماتهم الماضية[33]

31- حواس صلاح ،التوجه الجديد نحومعايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره،ص186

32- أمين السيدأحمد لطفي، المرجع السابق، ص 51

33- سالمي محمد الدينوري ،قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية مذكرة نيل شهادة الماجسترسنة2009، ص312

3-4-3المصداقية[34]: تكون المعلومات الموجودة بالقوائم المالية صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- ✓ **البحث عن الصورة الصادقة**:لكي تتصف القوائم بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة . وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات

المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية[35]

- ✓ **تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني**:لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى التى يفهم أنها تمثلها ، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني ، إن جوهر العمليات المالية المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني
- ✓ **الحياد**: يجب أن تكون المعلومات الظاهرة في القوائم المالية محايدة ، أي خالية من التحيز . ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا .[36]
- ✓ **الحيطة والحذر**:يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات .إن ممارسة الحيطة والحذر ، لا تعنى مثلا ، خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها ، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية المصداقية[37].
- ✓ **الشمولية**: لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها، في القوائم المالية يجب أن تكون

كاملة داخل حدود الأهمية النسبية.ان أي حذف من المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهذا غير صادقة وغير ملائمة [38].

3-4-4القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدة على مدار الزمن لكي يتعرفوا على اتجاهات أدائها ومركزها المالي يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة لكي يقيموا المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لتلك الوحدات بالنسبة لبعضها البعض، فقياس وعرض الأثر المالي للمعاملات والأحداث
المتماثلة يجب إجراؤه بطريقة متناسقة داخل الوحدة، وبتالي يحتاج المستخدمون إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيير في تلك السياسات وأثار ذلك التغيير، كذلك، من الضروري أن تعرض القوائم المالية المعلومات لفترات سابقة.[39]

—

34- سعد بوراوي،ملتقى دولي بعنوان المداخلة الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري،مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لIAS/IFRS، سنة2010 ،ص10

35- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره ، ص53

36- طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ،ص97

37- طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ،ص98

38- أمين السيدأحمد لطفي، المرجع السابق، ص55

39- سالمي محمد الدينوري، مرجع سبق ذكره، ص24

أولا الميزانية:

تعتبر بيانا لكافة الأحداث التي تم تسجيلها في المؤسسة، وتلقي الضوء أيضا على التاريخ الماضي
للمؤسسة، كما أنها تظهر الوضع الحالي، ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.

إن التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة أصبح ضروريا، حيث يجب على كل مؤسسة أن تحدد بناءا على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة و غير المتداولة و المطلوبات المتداولة و غير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية، وعندما تختار المؤسسة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات بشكل عام حسب سيولتها[40]0

وتحتوي الميزانية في جانب الأصول حسب النظام المحاسبي الجديد ما يلي:

- الأصول الثابتة المعنوية؛
- الأصول الثابتة المادية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، المدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- الخزينة الإيجابية ومقابلات الخزينة السلبية؛

وتحتوي الميزانية في جانب الخصوم ما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة فبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع التمييز بين رأس المال المصدر (في حالة الشركات)، الاحتياطات، النتيجة الصافية للدورة والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- الخصوم الضريبية(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة(نواتج مثبتة مسبقا)؛
- الخزينة السلبية ومقابلات الخزينة الإيجابية.

ميزانية البنوك والهيئات المالية المشابهة تضم الأصول والخصوم حسب طبيعتها وتقدمها في نظام حسب سيولتها واستحقاقها النسبي.

40-حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير اللإبلاغ المالي و أثره على مهنة التدقيق، مرجع سبق ذكره ، ص 183

لا يمكن إجراء عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز هذه العناصر(الأصول والخصوم) في نفس الوقت أو على أساس قاعدة صافية.[41]

ثانيا حساب النتيجة:[42]

حساب النتيجة هو قائمة تلخيص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الوحدة خلال الدورة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتيجة هي كالآتي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الأساسية التالية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- نواتج النشاطات العادية؛
- النواتج والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المشابهة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول الثابتة المعنوية؛
- نتيجة النشاطات العادية؛
- عناصر غير عادية(نواتج وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للدورة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

في حالة حساب النتيجة المجمع:

- حصة الوحدات الشريكة والمؤسسات المشتركة في النتيجة حسب طريقة التكافؤ؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

حساب النتيجة للبنوك والهيئات المالية المماثلة يضم النواتج والأعباء حسب طبيعتها ويبين مبالغ أهم أنواع النواتج والأعباء .

ثالثا :جدول تدفقات الخزينة:[43]

هي قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول "IAS1" وهدفه هو إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة، وهو جدول غير موجود فييسمح بتفسير التغيرات التي حدثت في خزينة المؤسسة، وتطبيق 3 مجموعات من PCN النظام الحالي العناصر المسؤولة عنها(دورة الاستغلال دورة الاستثمار دورة التمويل).

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائر الأموال، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية.

.Conseil National de la Comptabilité, projet de système comptable financier, idem, p36-41

Projet de system comptable financier, op-cit, p 38 - 42

43-حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سبق ذكره ، ص 183،184

يقدم جدول تدفقات الأموال مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية .
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار .

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل .
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة:[44]

1. الطريقة المباشرة

- تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن الموردون، الضرائب ...)

قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة .

2. الطريقة الغير مباشرة

- آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن لمخزونات، تغيرات الموردين).
- التغيرات والتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة البيع الزائدة أو الناقصة....) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية .
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال .
- ✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسملة كالانخفاض والارتفاع والتسديد .
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

رابعا :جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:[45]

يمثل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للوحدة خلال الدورة. وأدنى المعلومات الممكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في الرأسمال الخاص؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة؛

---

44 Projet de system comptable financier, op-cit, p : 41-44

45 Projet de system comptable financier, op-cit, p 41.

- عمليات الرسملة (زيادة، نقصان، تسديد....)؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة.

خامسا :الملحق[46]

يعتبر الملحق قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، ويعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح (مبدأ الإفصاح الشامل)، ويعطي معلومات عن الشركات الحليفة، الفروع، الشركة الأم...الخ، وكل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية (لأن المعلومات تفضيلية)لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة.

كل قائمة من القوائم المالية (سواءا الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة)، تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة.

رابعا :تنظيم المحاسبة

تنظيم المحاسبة، وأهم ما جاء فيها – :حددت الموارد من 10 إلى 24 من القانون07 -11

•يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛

•تمسك المحاسبة العملة الوطنية؛

•تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية؛

•تحرر الكتابات المحاسبية حسب القيد المزدوج؛

•تستند كل كتابة محاسبة على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛

•تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة؛

•تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية؛

•يرقم رئيس محكمة المنشأة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛

•تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام؛

---

[46] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره ، ص 184

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1- الدورة المحاسبية: Périodicité

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.[47]

2- استقلالية الدورات: Indépendance des exercices

يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة. إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

3- قاعدة الوحدة الاقتصادية: Principe de l'entité

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك. والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك[48]

«يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائه ومنتوجات وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها. يجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها»[49]

4- قاعدة الوحدة النقدية: l'unité monétaire

يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد أن يكون قابلا للقياس النقدي.[50]

نصت المادة 12 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية أما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

« تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية. يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة. كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية. لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات اثر مالي ».[51]

47المادة 30،الجريدة الرسمية، العدد74، المرجع السابق ص06

48 SACI Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U., Alger 1991, p 85

49- المادة 09 ، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008،ص12

50 وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص37.

51 المادة 10، الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، مرجع سبق ذكره ،ص12

5-مبدأ الأهمية النسبية: Importance relative

-يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.[52]

تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم،[53]

6- مبدأ الحيطة والحذر: Principe de prudence

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لان ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.[54]

7- مبدأ استمرارية الطرق: Permanence des méthodes

أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.[55]

تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية. لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني.[56]

8- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: Intangibilité du bilan d'ouverture

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها،[57] وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

9- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني[58]:

يعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

---

52 المادة 11 ، الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، مرجع سبق ذكره ،ص 12

53 Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p20.

54المادة 14 ، الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، ص12

55المادة 15 ، الجريدة الرسمية، العدد27 ، مرجع سبق ذكره ،ص12

56 المادة17، الجريدة الرسمية، العدد27 ، مرجع سبق ذكره ،ص12

57 المادة17، الجريدة الرسمية، العدد27 ، مرجع سبق ذكره ،ص12

58آيت محمد مراد وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص6

10 – مبدأ عدم المقاصة: Non compensation

لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس،غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.[59]

11مبدأ التكلفة التاريخية[60]: Coût historique

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، IAS مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبيين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم[61]

12الصورة الصادقة: Image fidèle

الفقرة 33 من الإطار المفاهيمي تبين بأنه حتى تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تمثل بصدق الصفقات و الأحداث الأخرى التي يرغب في تقديمها أو التي يفترض منطقيا أن تقدم .و عليه فان القوائم المالية يجب أن تقدم تمثيل صادق للحالة المالية للوحدة، و كفاءتها المالية و كذا تدفقات خزينة الوحدة.

فتطبيق المعايير المحاسبية المرفقة بملاحق للمعلومات التكميلية تؤدي في أغلب .الأحيان إلى إنتاج قوائم مالية تعطي صورة صادقة و تزداد أهمية التمثيل الصادق اتجاه الأحداث المحتملة الحدوث و التي تتطلب تكوين مخصصات مناسبة لحجم التمثيل الصادق للواقع بمعنى أن عناصر القوائم المالية لما تظهر بقيم حقيقية ، فان مخصصات الاهتلاكات مثلا تكون دقيقة.[62]

13–مبدأ القيد المزدوج: Partie double

تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى « القيد المزدوج »، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[63]

المطلب الثالث:أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

يتمثل النظام المحاسبي المالي في عملية تقريب القواعد المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو IFRS.معايير التقارير المالية الدولية

—

59 المادة 15،الجريدة الرسمية، العدد74، ص4

60 المرجع السابق، المادة 6.

61 أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 75

62شناي عبد الكريم، ،تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،مرجع سبق ذكره، ص30–31

63 المادة16، الجريدة الرسمية، العدد74، مرجع سبق ذكره، المادة 16، ص 4.

الفرع الأول: الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد [64]

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

. يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛

. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

. جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛

. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛

. المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛

. يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها؛

. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

. إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

. يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛

. يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛

. استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

. النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

الفرع الثاني: *أهمية النظام المحاسبي المالي*[65]

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف إحتياجات المهنيين و المستثمرين ،

و تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

– يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

– توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات .

– يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .

64- آيت محمد مراد وآخرون، مرجع سابق ذكره،ص7

65- *شنوف شعيب،أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ،مجلة الاقتصاد، العدد00 ، الجزائر2006،ص65*

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار ، و تحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الإستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .
- إنسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

يتضح مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي، إلا أننا نضع الملاحظات التالية:

- تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة إقتصاديات الدول المتقدمة و إحتياجات شركات متعددة الجنسيات ، لذلك يجب مراعاة خصوصية الإقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و عليه فتبني المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني استراتيجية تكييف هذه المعايير [66].
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية ، وكذا إستقلالية القانون الجبائي ، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية .
- يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد إستيعاب النظام الجديد ، خاصة في مجال الإفصاح و القياس .

66بن بلغيث مدني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، مجلة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2002 ، ص 57 .

المطلب الرابع:أهم الاختلافات بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: أهم الاختلافات بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي الجديد

إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات ، و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :[67]

– تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية .

– بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الإقتصادي .

– سيعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق ، و بالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة .

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة .

– تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) و الموردين في الصنف الخامس (الديون) .

– يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

---

67 ناصر مراد، الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ،ص9

و لمزيد من المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جداول ملحقة	الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية و بالإستناد إلى: – القيمة الحقيقية – قيمة الإنجاز – القيمة العادلة
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، و كذلك إلتزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية .
تكاليف البحث و التطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع إقتصادية مستقبلية .
جدول سيولة الخزينة	لا يوجد	يقدم مقبوضات و مدفوعات الخزينة

المصدر بالإعتماد على الجريدة الرسمية رقم 19،الصادرة في 25 مارس 2009 ، المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيسيرها .

الفرع الثاني: الاختلافات بين المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد [68]

وضع المخطط المحاسبي الجديد تنظيما لمشكل المحاسبة ومجموعة من قواعد سير وقائمة الحسابات غير منصوص عليها في المعايير الدولية.

- ✓ يتحدث هذا المخطط الجديد عن الحالات الخاصة للمؤسسات الصغيرة، بينما المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة.
- ✓ يعرف الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية، وهو مالا تتعرض له المعايير الدولية .
- ✓ لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك ومؤسسات التامين...الخ .

68 حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير لإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص: 198،199

هناك بعض المجالات البديلة المسموح بها من المعايير الدولية وغير معتبرة من المخطط الجديد مثل:

- ✓ تقديم الاستثمارات المادية بالقيمة العادلة عند الإقفال .
- ✓ تسجيل تكاليف القروض المرتبطة بشراء، بناء وإنتاج الأصول .
- ✓ تسجيل استثمارات محصل عليها عن طريق إعانة استثمار بقيمة الحيازة ناقصا الإعانة المحصلة .
- ✓ تسجيل اثر تغير طريقة محاسبية أو تصحيح خطا في نتيجة الدورة الجارية.

المبحث الثالث: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

للقيام بالمقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام الجديد لا بد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما.

فإنه يستجيب لحاجات محدودة نذكر منها: PCN إذا رجعنا إلى أهداف المخطط المحاسبي الوطني

- تحديد الضريبة على الأرباح.
- حاجات إحصائية (تحديدا لناتج الوطني).....إلخ

وحتى وإن كان للمخطط المحاسبي الوطني أهداف ضمنية تتعلق بقياس الذمة المالية وتحديد مستوى نجاعة المؤسسة، وتشكيل معلومات مساعدة على اتخاذ القرار، فإن الهدف الجبائي كان يغطي على الأهداف الأخرى.

القوائم المالية حسب المخطط الوطني المحاسبي عددها 3:

- الميزانية: تسمح بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة.
- جدول حسابات النتائج:يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.
- الملحق:هناك 15 جدولا يمكن من الحصول على تفاصيل عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الهدف من النظام المحاسبي الجديد هو تقديم إطار مفاهمي يخدم أساسا وأولا المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك والموردين والزبائن وإدارة الضرائب...إلخ. ولأن المستعملين الأساسيين المستهدفين أولا هم المساهمين في النظام الجديد، عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم وأصبحت المعلومات كمية ونوعيةفي نفس الوقت .[69]

المطلب الأول: التغيرات الواردة في الميزانية [70]

*المخطط المحاسبي الوطني: التصنيف هو في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية.

*النظام الجديد: التصنيف هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهرًا التالية للإقفال. وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهرًا. أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12شهرًا التالية لتاريخ الإقفال.

69حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص: 209

70 نفس المرجع السابق، ص ص: 209-1-212

*المخطط المحاسبي الوطني: ما يظهر في الميزانية هي أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن يصل إلى الحسابات الرئيسية.

*النظام الجديد: المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.

*المخطط المحاسبي الوطني: يتميز بالجمود بالنسبة للعنصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه.

*النظام الجديد: يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها للمعلومات.

*المخطط المحاسبي الوطني: يعتمد عند تقييم الأصول على التكلفة التاريخية.

*النظام الجديد: تقييم الأصول هو تقييم إقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذا القيمةالعادلة).

*المخطط المحاسبي الوطني:في الخزينة تدخل العناصر السائلة فقط.

*النظام الجديد: تظهر في الخزينة العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدًا،القيم المنقولة للتوظيف.....إلخ).

كما يظهرفي النظام الجديد ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من إهتلاك وغيره.أي يسقط مبدأ الملكية القانوني، مايهمنا ليس الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الإقتصادية للأصل(مثل إستثمارات محصل عليها بقرض إيجاري ،أما حسب المخطط المحاسبي الوطني PCN لا يظهر هذا النوعَ لا يظهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل لا تظهر لا الدفعة الإيجارية التي تظهر في نفقات إيجار (حساب 621). بينما حسب(IAS/IFRS)فالعناصر المتعلقة بالمجموعات الضاهرة فيها ، تعتمد على معايير واضحة.

نلاحظ أيظا فرق آخر هو أنه في النظام الجديد سيتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الإستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعداديةالتي كانت تظهر في الميزانية المالية(PCN).

المطلب الثاني :التغيرات الواردة في جدول حسابات النتائج[71]

تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) وفق منظورين:

*المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في (PCN)مع إختلاف في مستويات المعالجة.

*المنظور حسب الوظيفة،معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية. حيث يعتبر هذا المنظور(حسب الوظيفة) إختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم (PCN).

من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) هو أكثر تفصيل من ماهو عليه في النظام االمخطط المحاسبي الوطني (PCN) حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة قبل الإهتلاك وقبل السياسة المالية،يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم ، لم يطرح إلا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الإهتلاك،كما هو معمول به في النظام القديم.

يحسب نتيجة العمليات"RESULTAT OPERATIONNEL" تختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني(PCN) لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية.

71-حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص: 212-214

لأن النتيجة المالية"RESULTAT FINANCIER" أصبحت مهما لتطور الأسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسئول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية شكل مستقل مهم جدا (إيرادات مالية – مصاريف مالية = نتيجة مالية).

نتيجة العمليات العادية حسب النظام الجديد(IAS/IFRS) هي نفسها نتيجة الإستغلال ح/ 83 في (PCN) في المنطق العام وتساوي إلى:

(نتيجة العمليات+ نتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني والسوق المالي

حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) يعتمد على حساب النتيجة حسب السهم:(نتيجة العمليات العادية/ عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي وإتخاذ القرار.

أما القائمين الجديدتين في النظام الجديد فهما جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

المطلب الثالث:التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة[72]

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية قائمة تبين:

*النتيجة الصافية للدورة.

*كل عناصر الأعباء والإيرادات، الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة طبقا لبعض معايير الإبلاغ المالي الدولية "IFRS" ،وكذلك تبين مجموع هذه العناصر .

*تراكم العنصرين السابقين،بتمييز حصة الأقلية وحصة المجموعة.

*الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن(IAS8) في الأموال الخاصة .

أما عن فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

- تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية،وكذلك الزيادة أو الإنخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح .
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

72 حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص: 214،215

يمكن تلخيص أهم الفروقات للقوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني(PCN) والنظام الجديد (IAS/IFRS) في الجدول المبسط التالي:

جدول رقم 2: المقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني(PCN) والنظام الجديد (IAS/IFRS)

الميزانية حسب"PCN"	الميزانية حسب المنظور الجديد
تتكون الميزانيةحسب "PCN" من 05 أصناف: 1. الأموال الخاصة 2. الإستثمارات 3. المخزونات 4. الحقوق 5. الديون " على معياردرجة السيولة PCNتعتمد الميزانية حسب" المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم،لكن هذا المعيار ليس محترما تماما،فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة إستثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم إرتباطها بدور الإستغلال.	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 مجموعات: في الأصول نجد: -الأصول غير الدورية -الأصول الدورية في الخصوم نجد:-الأموال الخاصة -الخصوم غير الدورية -الخصوم الدورية •تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف: أولا:المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية: -دورة الاستثمار أصول غير دورية أصول دورية - دورة الاستغلال خصوم دورية أموال خاصة -دورة التمويل خصوم غير دورية مثال:في هذه الحالة كل ما هو إستثمار مالي سندات المساهمة،سندات التوظيف طويلة الأجل، الإقراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الإستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية. ثانيا:بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة،فكل ما هو قصير الأجل ضمن الإقراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية. وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا(الجزء المستحق)توضع ضمن الخصوم الدورية.

جدول حسابات النتائج حسب "PCN"	جدول حسابات الناتج حسب المنظور الجديد
•تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج،حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن -نتيجة الإستغلال في ح/ 83. -نتيجة خارج الإستغلال في ح/ 84. -النتيجة الإجمالية(قبل الضريبة) في ح/ 880. -أما نتيجة الدورة(النتيجة الصافية) فتسجل في ح/ 88. • إيرادات ونفقات خارج الإستغلال(69.79)تكون عنصر من عناصر النتائج . • تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.	•تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها(ج ح النتائج حسب الطبيعة)وتصنف حسب وظيفتها(ج ح النتائج حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في"PCN" بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية. بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات ، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان. نتيجة الدورة تظهر في ح/ 12. •عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال،تضاف العناصر الإستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج •تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق، مرجع سابق، ص ص: 215-217

خاتمة الفصل الأول :

إن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق يفترض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي، أي التفكير في نظام محاسبي جديد يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين، من مستثمرين ومقرضين وغيرهم وهذا ما أدى بالجزائر اللجوء إلى نظام محاسبي حيث ، (PCN)يعتمد على مخطط محاسبي جديد، يهتم بتحديث المخطط المحاسبي الوطني القديم يشكل النظام المحاسبي الجديد تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS).

إن النظام الوطني المحاسبي الجديد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينيات، وأخرى مرتبطة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما سيسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الـــــفصـــل الثالث

المبحث الأول:تقديم مكتب المحاسبة و التسيير

المطلب الأول:تعريف و نشأة المكتب

تم إنشاء مكتب المحاسبة و التسيير في 1995 بحي البليدة بجامعة بالقرب من مصلحة الضرائب يحتوي على مكتب للمدير و قاعة للمحاسبين بها عدة أدراج بحيث هذه الأدراج نوعين:

النوع الأول يخص ملفات العملاء و تكون هذه الأخيرة مرتبة حسب الترتيب الذي يكون بجهاز الحاسوب, تحتوي على الفواتير, الميزانية و الوثائق الخاصة بالمصالح الخارجية مصلحة الضرائب مثلا والوثائق الخاصة بالعميل و السجل التجاري و الرقم الضريبي.

النوع الثاني يخص السجلات القانونية للزبون, إذا كان كل نوع منها على حدى و المتمثلة في سجلات الأجور, و سجلات العطل المدفوعة للأجر, اليومية العامة للتقديم, الموارد البشرية إنذار مفتشية العمل, التشغيل و التسريح للمستخدمين , و سجلات حوادث العمل....

كما أن المكتب له قاعة خاصة بالأرشيف إذ انه لكل زبون سجل كبير خاص به يوضع فيها ملفات السنوات السابقة و الحالية بما فيها فواتير, كشوف مالية, تصريحات خاصة بمصلحة الضرائب .....الخ, و يكتب عليها إسم الزبون و الرقم الخاص به المتواجد في برنامج العمل و السنوات مثل A3,A2, A1....الخ, و المكتب يحتوي على 4 أجهزة كمبيوتر تحتوي على برامج العمل و تربطهم شبكة الاتصال مزودة بطابعات.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمكتب

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للمكتب

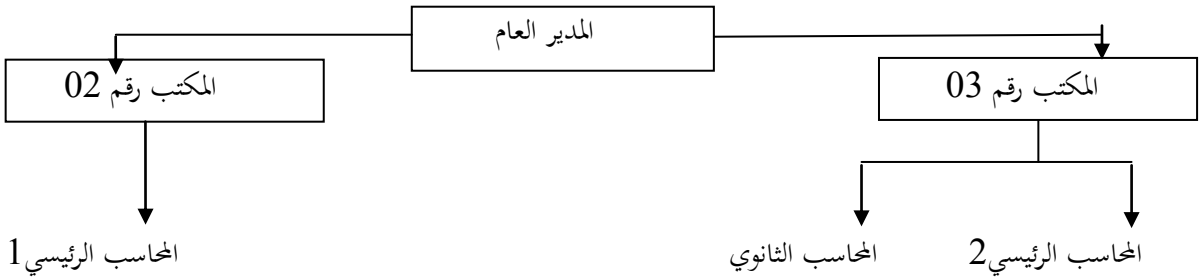

المطلب الثالث:التعليق على الهيكل التنظيمي

-من خلال الهيكل نجد أنه بسيط و لكن له نفس خصائص هياكل المؤسسات الكبيرة إذ لكل عنصر مهام يقوم بها و تتمثل فيما يلي:

1-المدير العام:هو المسؤول الأول على جميع العمال داخل المكتب و خارجها و الوحيد الذي يملك الحق في إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة داخل المكتب كما يقوم بتسيير المكتب و مراقبة أعمال المحاسبين و مراجعة المحاسبين و مقابلة العملاء بالإضافة إلى أنه خبير قضائي يتولى مهام هذه العمل. و تشرف سكرتارية المدير العام عن تنظيم العلاقات العامة و المدير و الأفراد المتواجدين في المؤسسة من رؤساء المصالح و العمال و المتعاملين معها.

2-المكتب رقم 02:له مهام تشمل:

1.التسجيل المحاسبي للفواتير إلى جهاز الحاسوب.

2.حساب القيود في سجل اليومية.

3.حساب أجور العمال و تسجيلها على سجل و جهاز الحاسوب.

4.تسجيل قيم الضرائب على الوثيقة الخاصة بها, وهذا بعد عملية حسابها ثم تسجيلها على جهاز الحاسوب.

5.أخذ الوثائق الخاصة بمصلحة الضرائب و الوثائق الخاصة بالضمان.

6.إعداد الكشوف المالية.

3-المكتب رقم 03:يتكون من محاسبين, محاسب له الخبرة الكافية و محاسب ثاني يساعده في تنفيذ بعض المهام و لديه مهام أخرى خاصة به.

- **محاسب رقم 02**:يقوم بالمهام التالية:

1.التسجيل المحاسبي للفواتير على الحاسوب للعملاء الخاصين به.

2.تسجيل القيود في سجل اليومية العامة.

3.حساب الأجور للعمال و تسجيلها إلى سجل و جهاز الحاسوب.

4.تسجيل قيم الضرائب على الوثائق الخاصة بها, و هذا بعد حسابها تم تسجيلها على جهاز الحاسوب.

5.إنجاز المهام خارج المكتب.

- **محاسب رقم 03**:

يقوم بنفس مهام المحاسب رقم 02 بالإضافة إلى إعداد التقارير المالية للجمعيات.

المبحث الثاني: دراسة المؤسسة

المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة

تقع مؤسسة البناء و الأشغال العمومية للمديرة أبزيز فايزة بحي الأمل بلدية و دائرة جامعة-ولاية الوادي,وهي مؤسسة ذات طبيعة قانونية خاصة نشأت في 2003/11/12 برقم سجل تجاري03/أ/2722843 يتمثل النشاط الرئيسي في البناء، تتكون من 5 عمال دائمين و يقدر رقم أعمالها ب 80□6053899 دج.

- **الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للشركة:**

بالرغم من أن المؤسسة مصغرة إلا أنها لديها أهمية تكمن في:

*توفير مناصب الشغل للشباب البطال.

*تحقيق متطلبات المجتمع و ذلك عن طريق بناء الهياكل مثل المدارس و المستشفيات.

*العمل على تدعيم الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق الخزينة.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

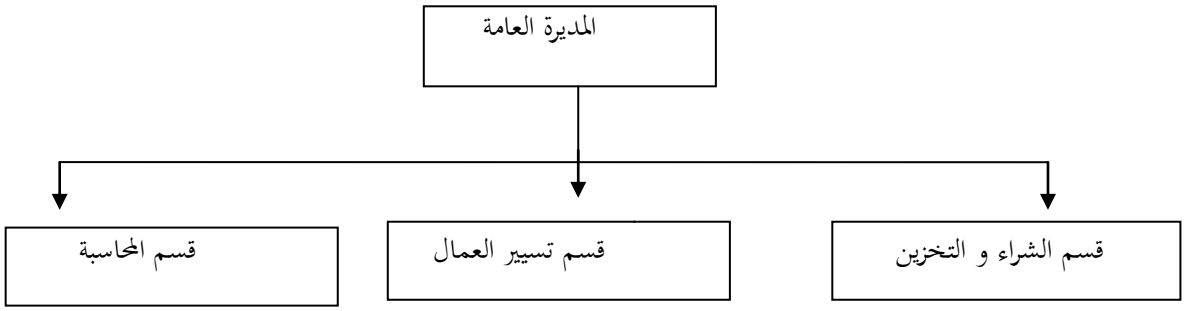

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1.المديرة العامة:هو المسؤول الأول على جميع العمال داخل المؤسسة و خارجها و له الحق في إتحاد القرارات المتعلقة بالسياسة العامة داخل المؤسسة.

2.قسم الشراء و التخزين, يهتم هذا القسم بشراء مواد و لوازم البناء من إسمنت و حديد....الخ و مراقبتها ثم تخزينها.

3.قسم تسيير العمال:يعمل على تسيير و تكوين المستخدمين, و تدبير شؤونهم الاجتماعية و تنظيم العلاقات بين العمال.

4.قسم المحاسبة: يختص بجميع العمليات المالية و المحاسبية و تسجيلها و يقع خارج المؤسسة.

المبحث الثالث:دراسة النظام المحاسبي المطبق على مؤسسة البناء و الأشغال العمومية

النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المشروع على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام.

المطلب الأول :المستندات والسجلات القانونية التي تعدها المؤسسة

الفرع الأول: المستندات التي تعدها المؤسسة

يمكن تعريف المستند بأنه " وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية وبالتالي تعتبر الدليل المادي لكل تسجيل." [1]

و يمكن تقسيم مستندات مؤسسة إلى:

أولا :مستندات داخلية :وهي تلك المستندات التي تنشأ داخل المنشاة في احد أقسامها أو دوائرها مثل فاتورة البيع، مستند القبض، مستند الدفع، مستند القيد.

1-عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة، مرجع سابق، ص 146

ثانيا :مستندات خارجية :وهي تلك المستندات التي تنشأ خارج المنشاة وترد إليها مثل فاتورة الشراء أو الإشعارات الدائنة التي ترد من خارج المنشاة إليها، وكشف الحساب الذي يرد من البنك وتعتبر المستندات الخارجية أقوى دليل من المستندات الداخلية.

وتهدف المستندات إلي تحقيق ما يلي:

- تقديم الدليل القانوني على صحة العمليات المالية .
- تحقيق الرقابة الفعالة على عمليات المنشأة.

الفرع الثاني :السجلات القانونية التي تمسكها المؤسسة

تمثل الوسائل التي تسجل أوتثبت بها المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة وقد تكون هذه السجلات سجلات يدوية أو سجلات آلية باستخدام الحاسوب .

أولا:تعريف السجلات القانونية

هي مجموعة من الدفاتر لتنظيم العمل التجاري تقوم المؤسسة بمسكه لضبط تطور عناصر الذمة المالية لها فحسب المادة 11 من القانون التجاري يمسك هذه الدفاتر بحسب التاريخ و بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش.وترقم صفحات هذه الدفاتر و يوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد.

ثانيا:أنواع السجلات القانونية التي تمسكها مؤسسة البناء و الأشغال العمومية

1-سجل الجرد:و هو عبارة عن سجل يجري به سنويا جرد لعناصر الأصول و الخصوم للمؤسسة و أن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية و حسابات النتائج وحسب النظام المتماشي في المؤسسة يعد هذا السجل يدويا .

الجدول 1: يبين إحدى صفحات سجل الجرد

القيمة الإجمالية	شهر شراء الوحدة	عدد	تعيين	تاريخ التسجيل التقويمي	الرقم الترتيبي

المصدر :وثائق المؤسسة

2- **دفتر الأستاذ**:هو عبارة عن سجل *يضم جميع حسابات المؤسسة وعلى الرغم من أن الحسابات هي أساس لجميع العمليات المحاسبية فإن هذا السجل ليس إجباريا من الناحية القانونية، ويعد دفتر الأستاذ الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه أبدا في كل تغيير محاسبي.*[2]

إذا فدفتر الأستاذ هو مجموعة الحسابات المفتوحة في دفتر خاص لدى المؤسسة ويعتبر هذا الدفتر" الدفتر المرجع" في النظام المحاسبي ويستخدم كأداة لتبويب وتلخيص العمليات المالية في إعداد القوائم المالية (الوثائق والجداول النهائية) كما يعتبر أيضا مصدر هام للمعلومات الإدارية مثل إجمالي المبيعات خلال الدورة ورصيد الصندوق أو البنك في نهاية الدورة[3] *وهذا الدفتر يقوم المحاسب بإعداده عن طريق الحاسوب*

الجدول 2: يبين إحدى صفحات دفتر الأستاذ

التاريخ	رقم		البيان	المبلغ الدائن	المبلغ المدين	الرصيد

المصدر :وثائق المؤسسة

2-**سجل الأجرة**: وهو سجل إداري خاص بالعمال حيث تسجل فيه أجور الصافية للدفع الخاصة بالعمال وذلك بعد تعديلها وفق عدة مصالح حيث يحتوى هذا السجل على صفحتين

الجدول 3: يبين إحدى صفحات سجل الأجرة

الصفحة الأولى:

الاسم و اللقب	المنصب	فئة المهنيين	عدد الأطفال المسؤول عنهم	مجموع الساعات	الساعات المخصومة		الأجرة	عناصر أجرة المنصب
					عادية	إضافية		

الصفحة الثانية:

عناصر خاضعة للضريبة	الأجرة الإجمالية	ض.أ	الأجرة الصافية الخاضعة للضريبة	IRG ض د إ	المنحة العائليةA.F	سلفه أو حسم	الأجرة الصافية للدفع

المصدر :وثائق المؤسسة

3- دفتر الجريدة العامة:(دفتر اليومية).

هو دفتر القيد الأصلي للبيانات المحاسبية وهو الدفتر القانوني الذي يلزم المؤسسة بإمساكه، حيث يقيد به مجمل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة بوضوح ومرتبة ترتيبا تاريخيا يوما بيوم طبقا للأصول والقواعد المحاسبية، ويتم إثبات كل عملية من هذه العمليات بعد تحديد عناصر الأطراف المتأثرة ، ويسجل هذا القيد حسب القيد المزدوج، أي بدون الطرف المدين مسبوقا بحرف"من "والطرف الدائن بحرف "إلى "ويكتب المبلغ المتداول بين الطرفين وتاريخ حدوث العملية كما يتم شرح العملية أوالقيد باختصار وهوسجل يتم إعداده يدويا .

3- عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة، مرجع سابق، ص 147

4- عاشور كتوش ،المحاسبة العامة ،مرجع سابق ،ص ص 62،61

4- سجل الإيرادات والمدفوعات و هو سجل قانوني جديد تمسكه المؤسسة التابعة لنظام المحاسبي المبسط تقوم فيه بتسجيل جميع إيراداتها ومصروفاتها حسب التاريخ وقوعها .

الجدول 4: يبين إحدى صفحات سجل الإيرادات والمدفوعات

التاريخ	الصنف	التعين	المداخيل	المدفوعات	الرصيد

المصدر :وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : تقديم الكشوف المالية للمؤسسة

إليك الكشوف المالية التي تقدمها المؤسسة والتي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية

أولا: جدول رقم 5: كشف الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول				**الخصوم**	**المبلغ**
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي		
التثبيتات الجارية	8548316□32	□65 4573595	3974720□67	رأس المال	7068299□36
تثبيتات أخرى	808857□87	0.00	808857□87		
المخزونات	583047□82	0□00	5830476□82		
تسبيقات الاستغلال	5074976□10	0□00	5074976□10		
تسبيقات أخرى	860049□48	0□00	860049□48	ديون الاستغلال	□11 10822324
النقذية	63947□25	0□00	63947□25	ديون أخرى	0□00
مجموع الأصول	□84 21186623	□65 4573595	□19 16613028		
النتيجة السنةالمالية(خسارة)			1277595.28		
مجموع العام للأصول	21186623.84	4573595.65	17890623.47	مجموع العام للخصوم	17890623.47

المصدر :وثائق المؤسسة

ثانيا:جدول رقم6: حسابات النتائج

الفصول	المبالغ
رقم الأعمال	6053899□80
إيرادات النشاطات الأخرى	42511□22
مجموع إيرادات النتائج	6096411□02
نفقات الشراء	3078034.24
مصاريف عامة	4253461.24
نفقات النشاطات الأخرى	42510.82
المجموع الفرعي	7374006□30
الرصيد (الإيرادات-النفقات) للسنة المالية	-1277595□28
للخصم:	0
ترحل خسارة	0□00
خصومات أخرى	0.00
مجموع الخصومات	0.00
للاسترجاع:	
اهتلاكات غير قابلة للخصم	0.00
مؤونات غير قابة للخصم	0.00
تكاليف أخرى غير قابلة للخصم	0.00
غيرها	0.00
مجموع الاسترجاع	0.00
نتيجة السنة المالية	-1277595□28

المصدر :وثائق المؤسسة

ثالثا :جدول رقم 7 :التغير في المخزون

طبيعة المنتوج	المخزون في 2010/1/1	مشتريات السنة المالية	المخزون في 2010/12/31	استهلاكات السنة المالية
السلع	0.00	0.00	0.00	0.00
مواد الأولية ولوازم	999406.54	7909104.52	5830476.82	3078034.24
اللوازم القابلة للاستهلاك	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	999406.54	7909104.52	5830476.82	3078034.24
المجموع العام				3078034.24

المصدر :وثائق المؤسسة

المطلب الثالث :توضيحات للكشوف المالية

يقوم المحاسب من أجل إعداد الكشوف المالية بترتيب المستندات المحاسبية من فواتير (البيع–الشراء), الكشف البنكي, جداول الإرسال الخاص بالعمال.....الخ, بحسب طبيعتها و تاريخها ثم تسجيلها في عدة جداول تسمى باليوميات المساعدة يعتمد عليها من أجل تقديم القوائم المالية في شكلها النهائي و ستحاول توضيح بعض العمليات التي تم الاعتماد عليها لإعداد هذه القوائم

شكل يوضح كيفية إعداد الكشوف المالية

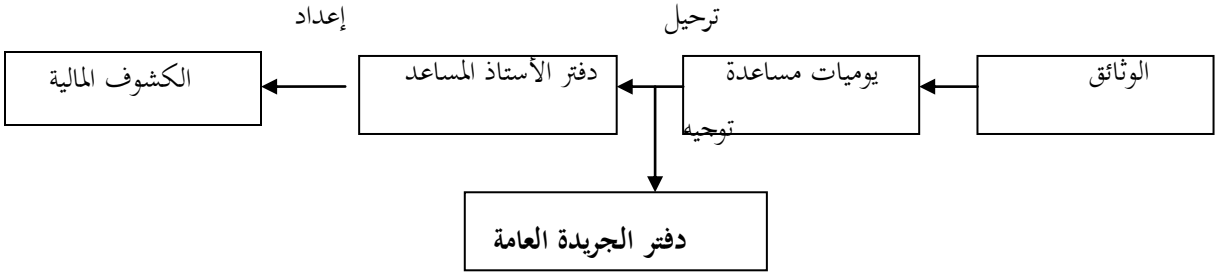

من إعداد الطالبة إسنادا لتعليمات المحاسب

الفرع الأول: كشف وضعية نهاية السنة المالية

وجدت تسبيقات الاستغلال من خلال حساب 411الخاص بالزبائن تقدر ب 10 5074976 دج

تسبيقات أخرى تقدر ب 48□860049 دج من خلال حساب 445و470 المستخرجة من دفتر الأستاذ للمؤسسة (لاحظ الملحق

كذلك ديون الاستغلال من خلال حساب 421و 431و 445و447و471وتقدر ب 11□10822324 دج

جدول رقم 8: يوضح بعض الحسابات المالية المتعلقة بإعداد الكشوف المالية للمؤسسة

توضيح الحسابات الأخرى في الجدول التالي: ملحق (1),(3),(5)

الفصول	نوع	وقت الجرد	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	عمليات خلال السنة المالية
التثبيتات الجارية	ح/215 ح/218 ح215 ح/218	2010/1/1 2010/1/1 2010/12/31 2010/12/31	3638098□38 4910217□94	1822989 1158943 727619□6 864043□5	
المبلغ الإجمالي			8548316□32	4573595□65	
تثبيتات أخرى	ح/275	2010/1/1	402122□97		406734□9
رأس المال	ح/108 ح/101 ح/108	2010/1/1 2010/1/1 2010/1/1	2356500 4319934 391864□76		
المبلغ الإجمالي			7068299□36		

من إعداد الطالب إسنادا على اليوميات المساعدة

الفرع الثاني :جدول حسابات النتائج:

رقم الأعمال من خلال حساب 701 تبين أن رقم حساب المؤسسة لسنة 2010قدر ب 80□6053899 دج (لاحظ الملحق2)

411		ح / الزبائن	6806243.79	
	701	ح/ إنتاج مباع		6053899.80
	445	ح/ الرسوم على رقم الأعمال		752343.99
		قسيمة بيع		

4 تائج أخرى تقدر ب 22□42511 وذلك من خلال حساب 768 وحساب 757

768= 82□42510

عند فرض الضريبة قدر ناتج الباقي 4□0 ←757

82□42510 + 4□0 = 22□42511

قدرت نفقات الشراء ب: 3078034.24دج

601		**ح/ المواد الأولية مستهلكة**	**3078034.24**	
	31	**ح/ مواد أولية ولوازم**		**3078034.24**
		قسيمة خروج المواد واللوازم		

التغير في المخزون: ح/31 من خلا ل الكشف الثالث

مخزون أول مدة 54□999406 دج (لاحظ الملحق-1-)

شراء المخزون خلال السنة المالية قدر ب: 52□7909104 دج (لاحظ الملحق-4-)

31		ح/المواد واللوازم الأولية	7909104.52	
	38	ح/ المشتريات المخزنة		7909104.52
		قسيمة دخول المشتريات		

مخزون آخر السنة المالية لسنة 2010 قدر ب82□5830476

إستهلاكات خلال السنة المالية للمخزون قدرت ب 24□3078034 دج (لاحظ الملحق رقم-3-)

استنتاجات :

1. هيكل التنظيمي للمؤسسة بسيط جدا وذلك لصغر حجم المؤسسة.
2. مؤسسة البناء والأشغال العمومية هي مؤسسة مصغرة تتكون من 5 أشخاص دائمين يعملون ضمن الوقت الدائم يبلغ رقم أعمالها **6053899.80** وهي مؤسسة خدمية فهي مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبي المبسط حسب المشرع الجزائري .
3. المؤسسة يمسك حسابها محاسب معتمد خارج المؤسسة وذلك لصغر حجمها وعدم قدرتها على تحمل مصاريف محاسب خاص بها
4. محاسب المؤسسة لا يقوم بإعداد الكشف المالي الخاص بتغير في الخزينة مما يؤدي مشكلة في تقييم الخزينة .
5. تعتمد المؤسسة في تقييم نتيجة السنة المالية الخاصة بها على الكشفين وضعية نهاية السنة المالية وجدول حسابات النتائج .
6. عند تسجيل أية عملية يجب أن يكون هناك دليل مادي الذي يتمثل في:

أ .المستندات الخاصة بطلب الشراء أمر الشراء.

ب .المستندات الخاصة بالنقل والشحن والتسليم قسيمة التسليم، مذكرة الاستلام.

ج .المستندات الخاصة بالتسديد إيصال حافظة إيداع الأوراق التجارية، الكمبيالات، السند، الصك، حافظة خصم الأوراق التجارية.

د .الفواتير قسيمة التسليم.

7. تتم التسجيلات المحاسبية في يوميات مساعدة، كل يومية مساعدة تحتوي على عمليات متجانسة من أجل إعداد الكشوف المالية

8. اليوميات المساعدة المستعملة في المؤسسة

تفتح المؤسسة يوميات مساعدة تناسب نشاطها وحجمها وتشمل عليها العمل المحاسبي المنظم:

- يومية المشتريات على الحساب، يومية المشتريات نقدا .
- يومية المبيعات على الحساب، يومية المبيعات نقدا .
- يومية المنتجات على الحساب، يومية المنتجات نقدا.
- يومية الصندوق – مقبوضات، يومية الصندوق مدفوعات .
- يومية البنك – مقبوضات، يومية البنك مدفوعات .
- يومية الحساب الجاري البريدي – منه، يومية الحساب الجاري البريدي – له .
- يومية أوراق القبض – منه، يومية أوراق القبض – له.
- يومية أوراق الدفع – منه، يومية أوراق الدفع – له.
- يومية المنتجات على الحساب، يومية المنتجات نقدا.
- يومية الإهتلاكات، يومية المؤونات .

خلاصة:

المؤسسة هي مؤسسة خدمية تتكون من 5 عمال دائمين و يقدر رقم أعمالها ب 80□6053899 دج أي تقل عن 1000000 دج فهي تابعة للنظام المحاسبي المبسط لأن من خلال دراستنا للميدان وجدنا أن جميع المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 1000000 دج تابعة للنظام المحاسبي المبسط باختلاف أنشطتها أما أكثر فتابعة للنظام المحاسبي المالي الجديد.كما أن المؤسسات غير مطالبة جميعها بمسك سجل الإيرادات والمدفوعات .

كما وجدنا أنه إلى حد الآن لا يوجد تطبيق شامل لهذا النظام , فبالرغم من تطبيق النظام المحاسبي المبسط على المؤسسات المصغرة سنة 2010 إلا أن المحاسب يقوم بإعداد كشوف المالية ,كشف وضعية نهاية السنة المالية و كشف حسابات النتائج و لا يقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة (التغير في الخزينة) و هذا دلالة على عدم وعي وخبرة المحاسبين في الميدان.

الـــــفصـــل الثانـي

تمهيد:

نظرا إلى أن قواعد المحاسبة والإبلاغ لا تكون عادة مصممة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديداً، فإنه يتعين على هذه المؤسسات أن تضطلع بعمليات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بها وفقا للقواعد الخاصة بالشركات الكبيرة .وفي معظم الأحوال، لا تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في وضع يسمح لها بذلك .فهذه المؤسسات تفتقر إلى الخبرة والبنية الأساسية والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ هذه العمليات بنجاح .وعند قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعداد تقاريرها المالية وفقا لقواعد لم توضع بها، فإن النتيجة التي تترتب على ذلك هي إعداد تقارير مالية غير مفيدة لتحسين إدارتها الداخلية.

يتمثل الهدف الأساسي من عملية إصلاح النظام المحاسبي الجزائري في تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة وأكثر شفافية،غير أن النظام المحاسبي المالي الجديد لم يغفل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فأعد لها نظام محاسبي مبسط يسمى" محاسبة الخزينة"

لدى نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة نظام المحاسبي المبسط من خلال تناول المباحث التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبي المبسط**
- **المبحث الثاني:النظام المحاسبي المقترح دوليا للكيانات الصغيرة**
- **المبحث الثالث: دراسة مشروع النظام المحاسبي المبسط محليا**

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبي المبسط

لقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة إلا إن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف الكتّاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير, وذلك بسب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال :

- ✓ تحديد عدد العاملين
- ✓ قيمة الموجودات
- ✓ حجم المبيعات

الفرع الأول:أسباب ومشاكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نغزو الاختلافات في التعريف إلى سببين:

السبب الأول: صعوبة تحديد مؤشرا واحدا لقياس حجم أية منظمة، فهناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم ،كل يتناول جانب مختلف لوضع أية منظمة وعمل:من ذلك مثلا (عدد العاملين)،(حجم المبيعات)،(مبلغ رأس المال أو الموجودات والأصول) ، (الحصة السوقية).....الخ، كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة : بحيث يصعب اعتماد أحدها كمؤشر للحجم

السبب الثاني :هو اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات ،بالأعمال الصغيرة :وهو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.[1]

لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتّاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات ص و م على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في :

- المعايير الكمية
- المعايير النوعية

الفرع الثاني: المعايير الكمية

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

1-سعاد نائف برنوطي ،إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة) ، دار وائل للنشر ،طبعة 1 ،سنة 2005، ص31

2-لخلف عثمان : دور مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير/معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص07

-المجموعة الأولى : تضم جملة من المؤشرات التقنية و الاقتصادية، نجد من بينها كل من : عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال و حجم الطاقة المستعملة.

-المجموعة الثانية :و تضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها :رأس المال المستثمر، رقم الأعمال .[3]

❖ ***معيار عدد العمال:***

وهو من المؤشرات وهذا بالنظر السهولة التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة.

لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

❖ ***معيار راس المال المستثمر:***

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة وراس المال المستثمر معا.

❖ ***معيار العمالة وراس المال:*** **(معيار مزدوج)**

يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذالك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار راس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[4]

الفرع الثالث:المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذالك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:[5]

3- عبد المجيد تيماوي وآخرون ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري -حالة الجزائر- لملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل2006،ص240

4- صفوت عبد السلام عوض الله ،اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة العربية ،مصر 1953 ،ص19

5- لخلف عثمان : دور مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير/معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص07

- الملكية.
- المسؤولية.
- الاستقلالية.
- حصة المؤسسة من السوق.

❖ ***معيار الملكية:***

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

❖ ***معيار المسؤولية:***

حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ وبالتالي فاءن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

❖ **معيار الاستقلالية :**

ونعني به استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وينفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

❖ ***معيار حصة المؤسسة من السوق:***

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الإحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الإحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج —سلع متشابهة غير متجانسة- و أخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق[6]

وفي ظل هذه الحالات المتعددة للسوق فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر

—

6- عمر صخري —مبادئ الاقتصاد الوحدوي —ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر ص88-114

المطلب الثاني :التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما قلنا سالفا من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدتا على الجانب القانوني أو الإداري كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات او هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا وسنتطرق الى جملة من هذه التعاريف لنخلص في الأخير إلى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات.

- ***تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:***

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذالك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد إعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

-مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من1الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.

- مؤسسات التجارة بالجملة من5الى15مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250عامل أو اقل.

- ***تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.***

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري راس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع راس المال المستثمر اقل من100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل.

-التجارة بالجملة راس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال اقل من100 عامل.

-التجارة بالتجزئة والخدمات راس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال اقل من50 عامل.

- ***تعريف الاتحاد الأوربي:***

وضع الاتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

-فالمؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من10 أجراء

-المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5ملايين أوروا.

- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أوروا ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[7] .

- ***تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:***

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام *بروش* و*هيمنز* بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو:

---

7 – تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2000 2002 ص2

الجدول رقم(1): تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

من1الى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49عامل	مؤسسة صغيرة
من50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر:صفوت عبد السلام عوض الله –مرجع سبق ذكره–ص14

- ***تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:***

لإعطاء تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذالك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة: [8]

– المؤسسات البالغة الصغر:هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.

–المؤسسة الصغيرة: يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

–المؤسسة المتوسطة: وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

- ***تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:***

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذالك المواد 5، 6، 7منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية [9]

–المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50و250عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100و500مليون دينار[10].

8- تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ص6

9- 10- المادة 4 ،5 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

– المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار[11].

– المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[12] .

المطلب الثالث :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأن لها مزايا تجعلها جذابة و هي سبب انتشارها؛ إلا أنها تعاني أيضا من مشاكل و مساوئ (مخاطر).

الفرع الأول: الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

فيما يلي أبرز الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي هي سبب انتشارها الواسع:[13]

- **سهولة و بساطة التكوين**

يمكن لإنسان شبه أمي، بل أمي، وبرأسمال محدود جدا، أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعالة أسرته؛ فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة ، و بدون الحاجة إلى دراسات و وثائق، كما لا يحتاج إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة.

- **المرونة عالية**

تتمتع هذه المؤسسات بالمرونة التي تمّكنها من التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية؛[14]هذه خاصية لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة، هذه المرونة و خاصية المهمة هي نتيجة خصوصية مهمة و هي أن للمشروع الصغير بعدد العاملين، و بالتالي يملك تنظيما بسيطا لا يسمح بتخصص عالي، كما يتطلب أن يتفرغ صاحبه كليا لشؤونه. لهذا التفرغ ثمنه، لأنه غالبا ما يحصل على حساب الحياة الخاصة للفرد. إلا أنه ضروري للنجاح، خاصة في اقتصاد يمر بتغيرات كثيرة و يتطلب متابعة لها.

- **العوائد المالية الكبيرة :**

واحدة من المزايا المهمة (و غير المنظورة) للمشروع الصغير هي أن العوائد على رأس المال له، و بشكل عام، أكثر منها للمؤسسات الكبيرة؛ و هي أيضا نتيجة خصوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي أنه صغير بعدد العاملين و شركة أفراد، مما يتطلب تفرغ صاحبه لكل الوظائف الأساسية، و تتحقق له شخصيا كل عوائده، مما يجعله أيضا متحسسا لاستخدام موارده المحدودة بكفاءة.

11- المادة 6 ، مرجع سبق ذكره ،ص7

12- المادة7، *مرجع سبق ذكره ،ص7*

13 – سعاد نائف برنوطي ،مرجع سبق ذكره ،ص 79 ،80

14 – آيت عيسى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس ،ص286

- **الحرية لصاحب العمل :**

1- يعطي العمل صاحبه الحرية الكاملة بإدارته كما يختار، بل أن يكيفه لما يناسب حياته الخاصة.

2- **يستفيد من كل العوائد التي يحققها العمل**، عوضا عن الحصول فقط على الراتب وبعض المزايا ،لو عمل كموظف لدى الآخرين، مما يعطيه الحافز للتفرغ للعمل و بذل أقصى جهده لإنجاحه.

3- و هو يسمح له بإقامة علاقات شخصية مع كل العاملين و الزبائن، هذا راجع إلى قلة عددهم وطريقة اختيارهم تكون على أساس اعتبارات شخصية ، هذه الحرية هي بالأساس نتيجة خصوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي أنها شركة أفراد.هذه بعض الخصائص التي تجعل المشروع الصغير ذات جاذبية عالية.[15]

الفرع الثاني :الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مقابل هذه المزايا ، يعاني للمشروع الصغير ، ، من خصائص سلبية لا تعاني منها المؤسسات الكبيرة ومتوسطة الحجم ، سنركز هنا على ثلاثة منها هي: أولا، معدلات الوفاة العالية، ثانيا، الضعف المالي و ثالثا، الضعف القانوني، و كما يلي:

- **معدلات الوفاة و الفشل العالية** : السمة السلبية الأهم للمشروع الصغير هو أنه أكثر عرضة للفشل failure و الموت، أو التصفية و الغلق، من المؤسسات الكبيرة بكثير؛ هذا التهديد قائم على مدى حياة للمشروع الصغير ، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى:فالدراسات عن للمشروعات الصغيرة في كل الدول المتقدمة تبين بأنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة و متوسطة تقام، 50% لا تبقى لأكثر من سنة و نصف (18 شهر)، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من عشرة سنوات ليس كل " الغلق " هو نتيجة الفشل، فقد يحصل لأسباب أخرى؛ إلا أن النسبة الأكبر منه هي نتيجة عدم رغبة أصحابه من الإبقاء على العمل بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته.[16]
- **الضعف المالي** :

السمة السلبية الثانية للمشروع الصغير هي ضعفه المالي الناجم عن محدودية حجم أنتاجه؛ فيما يلي بعض أسباب هذا الضعف:

❖ تكاليف إنتاج عالية

عكس الشركة الكبرى تستطيع الاستفادة من **اقتصاديات الحجم** economies of scale، و من المزايا الاقتصادية المختلفة **للإنتاج الكبير** production mass (أي إنتاج كميات كبيرة جدا): فهي تستطيع شراء مواد أولية بكميات كبيرة و بالتالي بأسعار مخفضة؛ كما تستطيع استخدام أجهزة و تكنولوجيا متقدمة، مما يسهم أيضا في تقليل تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة.

❖ تكاليف إدارية عالية: تتمثل في تكاليف تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية والحكومية بالإضافة إلى التكاليف الثابتة التي لا تتأثر بحجم الإنتاج أو الأرباح ، فإن نسبة المصاريف الإدارية إلى المصاريف العامة في المشروع الصغير تكون أعلى منها في المؤسسات الكبيرة مما يزيد من تكاليف الإنتاج .

15-12 - سعاد نائف برنوطي ،مرجع سبق ذكره،ص81-82

❖ صعوبة في التمويل: أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم[17]

البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.

تأثر المتحيز سلبا بحالة الاقتصاد:

تتأثر هذه المؤسسات سلبا بحالة الكساد إذا حصلت، فلا تستطيع امتصاص تأثيراتها كالشركة الكبيرة، حيث يمكن أن يهدد الكساد المستمر لسنتين أو أكثر وجودا؛ في نفس الوقت، هو أقل قدرة على الاستفادة من الفرص التي تولدها حالة الازدهار إن حصلت.

❖ قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية:

تتميز بقدرة محدودة امتصاص آثار المخاطر المالية سواء مخاطر طبيعية أو غير طبيعية، نظرا لعدم امتلاكها احتياطات كافية لمواجهة هته المخاطر.

❖ صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو:

هل يمكن للمشروع الصغير معالجة المشاكل أعلاه لتكوين احتياطات مالية؟ هذه العملية هي الأخرى صعبة، و لسببين:

السبب الأول: هو صعوبة تكوين احتياطات مالية: الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية، و لا يكون هناك فرق بين صندوق للمشروع الصغير و صندوق مالكها، فحتى لو كانت الأرباح عالية فإن صاحب العمل يقوم بسحب أكثرها لتلبية حاجته المعيشية الخاصة على حساب حاجة مؤسسته مما يجعله ضعيفا ماليا.

تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي على المشروع الصغير، فهي تمتص نسبة كبيرة من الأرباح التي يحققها، و بالتالي تكون عقبة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشكيل احتياطي مالي.

السبب الثاني هو تردد أصحاب هذه المؤسسات بالتوسع ماليا:

تردد أصحاب هذه المؤسسات بالتوسع ماليا، على عكس المؤسسة الكبيرة التي ترى أن التوسع هو هدف إيجابي تسعى لتحقيقه، أما المشروع الصغير فإنها تخشى النمو و التوسع بسبب الخوف من عدم القدرة على تحقيقه أو التحكم فيه، كما أن مبالغ الضريبة ترتفع أكثر مما يضطره إلى إدخال شركاء جدد و تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة.

د- الضعف القانوني (و السياسي) للمشروع الصغير:

فهي غير قادرة على التأثير في التشريعات التي لا تراعي الحاجة الخاصة لها ، ولا تستطيع ممارسة حقها السياسي لأنها لا تملك نقابات وجمعيات مهنية خاصة تساعدها على التشريعات بما يحمي مصالحها .[18]

17- آيت عيسى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، ص276

18- سعاد نائف برنوطي ،مرجع سبق ذكره، ص85

المطلب الرابع :المحاسبة في المؤسسات الصغيرة

الفرع الاول : المحاسبة في نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة

ينظر الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة، إلى المحاسبة باعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب .وبعد الضرائب، يعتبر استخدامها التالي شرطاً للحصول على قروض للتمويل .وكثيراً ما ينظر إلى المحاسبة كأداة للقمع .أما استخداماتها الإيجابية المتمثلة في توفير نموذج للشركة لتمكينها من تحقيق المزيد من الربح وتيسير إدارتها فتكون غير مفهومة عموماً ربما لعدم حصول صاحب العمل التجاري على تدريب فيما يتعلق بالإدارة (أو أنها لا تقدر التقدير الذي تستحقه).

وثمة عقبة شائعة أخرى من هذا النوع هي عدم الفصل بين العمل وصاحب العمل .ففي بعض الثقافات، يكون مفهوم الملكية مائعاً إلى حد ما، ولا توجد بالضرورة حدود صارمة بين ما هو مملوك للشخص وما هو مملوك للأسرة أو لجماعة أخرى .وعلاوة على ذلك، وحتى في الثقافات التي تكون فيها مفاهيم الملكية الفردية مستقرة تماماً، كثيراً ما يجد أصحاب المشاريع صعوبة في الفصل بين نفقات عملهم ونفقاتهم الشخصية، في حين أن هذا الفصل يعتبر أساساً لتقييم العمل.

وإلى جانب هذه العقبات النفسية الكبيرة إلى حد ما، هناك مشكلة كيفية تأمين أعمال المحاسبة الخاصة بالعمل.

فإذا كان منظمو المشروع هم الذين سيتولون إجراء حساباتهم، فإن هذا يفترض أن يكونوا متعلمين أصلاً، بل ولربما ملمين بالعمليات الحسابية أيضاً، وهذا لا ينطبق على عدد كبير منهم .ويفترض تدريب منظمي المشاريع على المحاسبة أن تكون هناك دورات تدريبية متاحة لذلك وأن يكون لديهم الوقت الكافي لترك عملهم من أجل اكتساب هذه المعرفة (أو الحصول على إعانة لذلك).والبديل هو الحصول على خدمات المحاسبة من مورد متخصص وهو الحل الذي يأخذ به الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة ولكنه نادر في البلدان النامية .وهنا تنشأ مسألة التكلفة ومشكلة تأمين الحصول على عائد مما يتم إنفاقه من مال.

ولا يرى المنظمون أية ميزة في استئجار محاسب خارجي لإعداد أرقام ستُستخدم فقط للأغراض الضريبية .وينبغي لخدمات المحاسبة أن تكون قادرة على إثبات فائدة المعلومات في النواحي الإدارية .وينبغي أن يكون مقدم الخدمة قادراً على توفير طائفة أوسع من الخدمات، بما في ذلك بيانات محاسبية إدارية منتظمة لقياس الأداء وتحسينه[19]

الفرع الثاني :أغراض المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة

تعرف المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجا عته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[20]

على الرغم من أن الهدف الاساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة أعمال المشروع من ربح او خسارة فإنها تحقق أغراضا عديدة للمشروع نذكر منها :

1. تسجيل العمليات التي تتم في المشروع عند حدوثها مباشرة ، اعتمادا على تسلسلها الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة

19- تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ص8

20- المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

2. تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف النعرف على مدينين ودائنين المشروع وتحديد موجوداته والتزاماته
3. مساعدة مالك المشروع في اتخاد القرارات السليمة ورسم السياسات المستقبلية وذللك بالإعتماد على التقارير المالية التى تم اعدادها .
4. توفير معلومات تخدم فئات مختلفة داخل وخارج المشروع ، العاملين الجهات التي توفر مبالغ اضافية للمشروع عن طريق الائتمان أو القروض ، وبعض الجهات الحكومية مثل إدارة الضرائب ، والمقصود بالعمليات المالية ،هي الفعاليات المشروع التي توثر على مبلغ أو طبيعة أحد الحسابات المعتمدة في المشروع ، وهناك العديد من الحسابات التي تتعامل بها المشروع منها : [21]

4-1 حسابات الموجودات ،وتمثل ممتلكات المشروع مثل الارض والمباني والأثاث وغيرها هذا بالإضافة إلى النقذية في الصندوق أو المصرف ، والمخزن وغيرها .

4-2 حسابات الالتزامات ،وتتمثل مطلوبات المشروع تجاه الغير مثل القروض والحسابات الدائنة

4-3 حسابات المصاريف :مثل المبالغ المدفوعة للغير مقابل الخدمة المقدمة للشروع مثل الايجار ، الرواتب ، الكهرباء وغيرها

4-4 حسابات الايرادات ، وهي يتللك المبالغ التي يحصل عليها المشروع ، لقاء تقديم خدمة او بيع منتجات .

4-5 حقوق الملكية ، وتمثل التزامات المشروع تجاه المالكين وتتأثر ايجابيا بالأرباح وزيادة رأس المال كما تتأثر سلبا نتيجة الخسائر والحسومات الشخصية .

المبحث الثاني:النظام المحاسبي المقترح دوليا للكيانات الصغيرة

قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،في دورته السادسة عشرة، أن يكرس دورته السابعة عشرة لدراسة الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تأمين الشفافية والكشف عن البيانات المالية.

المطلب الأول: خصائص مقترحة لنظام للمحاسبة في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[22]

يمكن تحديد عدة خصائص ينبغي أن يتسم بها أي نظام للمحاسبة خاص بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

1. **جدواة الإدارية**
2. **التوحيد**
3. **التساوق الضريبي**

أولا : جدواة الإدارية

تتمثل إحدى صعوبات المحاسبة في وجود انقسام كبير بين المحاسبة الإدارية والتي عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة على أنها تطبيق لوسائل ملائمة ومفاهيم مناسبة من أجل خلق بيانات اقتصادية تاريخية متوقعة لأي مؤسسة لمساعدة الإدارة في وضع خطط لتحقيق تلك الأهداف، وقد ظهرت المحاسبة الإدارية نتيجة لتطور العملية الإدارية وزيادة احتياجاتها للبيانات ـــ

21- ماجد العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار النشر والتوزيع والطباعة ، سنة 2001، ص175

22- تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص20-22-23

والمعلومات اللازمة، لترشيد القرارات حيث تهدف المحاسبة الإدارية إلى استخراج البيانات الاقتصادية التي تساعد الإدارة في أدائها لوظائفها المختلفة كالتخطيط والرقابة .والمحاسبة المالية والتي هي عبارة عن العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها بما يسمح بتوفير البيانات لمتخذي القرار، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها حول نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات.[23]

ويتمثل أحد أسباب هذا الانقسام في أن المحاسبة المالية تنظم عادة على أساس وطني، بينما لا توجد أية أنظمة للمحاسبة الإدارية، كما أن نفس الأساليب تستخدم بشكل واسع(وإن كان غير موحد) على نطاق العالم .وبالنظر إلى أن القواعد الوطنية قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً، فإنه قلما جرت محاولات في الماضي لدمج المحاسبة الإدارية مع المحاسبة المالية .

ولا تشعر الشركات الكبيرة بهذا الانقسام لأن وحدات المحاسبة لديها تكلف عادة بمهام الاحتفاظ بقواعد بيانات المحاسبة ثم استخدامها في إعداد كافة أنواع التقارير اللازمة للاستخدام الداخلي والخارجي على السواء .إلا أن كثيراً من مؤسسات الأعمال الصغيرة تنظر إلى المحاسبة على أنها لا تخدم إلا الغرض الأخير، كما أنها لا تقدر قيمة بيانات الإدارة؛ فإذا كان لديها دفاتر حسابات، فإنها لا تحاول غالباً استخدامها لأغراض الإدارة .ويحاول بعض برامج المحاسبة الإلكترونية سد تلك الفجوة .

وعلى أي حال، ينبغي لأي نظام أن يتضمن شرطاً يقتضي أن تكون البيانات قابلة للاستخدام في تزويد الإدارة بالمعلومات.[24]

ويتعين أن يكون نوع المعلومات الإدارية اللازم متضمناً تفاصيل تحليلية كافية لتمكين المدير من تبين حجم المساهمة التي يسهم بها كل منتج رئيسي أو كل خط من خطوط إنتاج العمل التجاري(إذا كان هناك أكثر من منتج أو خط واحد). وهذا يقتضي ضمناً توفر نوع من المعلومات الواضحة عن التكاليف المتغيرة والثابتة، بما في ذلك مخصصات استهلاك الأصول وغيرها من المخصصات.

-ثانيا: التوحيد

تعتبر عملية التوحيد خطوة هامة في إرساء توافق أنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار، كم يعد التوحيد المحاسبي وظيفة ملازمة لطبيعة التحول الذي يميز النظام الاقتصادي من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية على المعلومات المحاسبية التي يكون هذا النظام بحاجة إليها .

وعليه فالتوحيد المحاسبي يعد مطلبا أساسيا لضمان مواءمة المحاسبة ومسايرة الممارسة المحاسبية للتغيرات والتحولات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة،تهدف ضمان تمثيل حقيقي للواقع الاقتصادي خدمة لوظيفة الإخبار التي تعنى بها المحاسبة، للإجابة على الطلبات من المعلومات المعبر عنها من مختلف الأطراف المستعملة باختلاف طبيعتهم وأهميتهم.[24].

ولذلك يمكن أن تنطبق المعايير الدولية للمحاسبة من الناحية العملية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأن الأساس الذي يستند إليه معظم عمليات الإبلاغ وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة هو نظام لحساب التكاليف التاريخية يقوم على القيد المحاسبي على أساس الاستحقاق .وتكون هذه المعايير غير مناسبة عندما تستعبد الإبلاغ لأغراض ضريبية، وعندما تُدرج معاملات لصفقات معقدة كثيرة لا تضطلع بها مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم .وتمثل هذه الصفقات مشكلة عملية ذلك أن المحاسب الذي يطبق المعايير الدولية للمحاسبة يحتاج إلى معرفة بالمحاسبة أوسع بكثير من الفني الذي يقوم بتشغيل نظام بسيط يقوم على حساب التكاليف التاريخية/القيد المحاسبي على أساس الاستحقاق .

---

23 -الموقع الالكتروني: www.acc4arab.com/acc/showthread

24 تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص20-22-23

وينبغي للمحاسب الذي يقوم بإعداد تقارير سنوية وفق المعايير الدولية للمحاسبة أن يكون قادراً بشكل واضح على تطبيقها، ولذلك تكون التكاليف المهنية التي يتحملها العمل التجاري الذي يطبق المعايير الدولية للمحاسبة تكاليف مرتفعة ولا تحقق أية فوائد.

كما قد يبدو عند مستوى ما أن التوحيد أمر مستصوب لأسباب تتعلق بالكفاءة*. ولذلك فإن وجود نظام موحد هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة جداً .فتوفيرالبرامج الالكترونية، والدورات التدريبية، وخدمات المحاسبة، وإعداد الكشوف الضريبية،ومراجعة الحسابات، ونقل الموظفين بين أصحاب العمل هي عمليات تستفيد جميعها من وجود نظام موحد .كما أن من شأن وجود هذا النظام أن يشجع مؤسسات الاقراض وجميع من تربطهم صلة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على تدريب موظفي تلك المؤسسات على استخدام البيانات المعدة بطريقة موحدة خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتعين الاعتراف في الوقت نفسه بأن احتياجات العمل التجاري البسيط في مجال المحاسبة هي احتياجات بسيطة، إلا أنه مع نمو العمل التجاري تزداد حاجته إلى معلومات داخلية أكثر تطوراً وإلى الكشف عن بياناته للعام الخارجي .ولهذا السبب يحتاج النظام إلى التطور من استخدام السجلات البسيطة جداً إلى العمل بنظم أكثر تعقيداً ، كما أن بلداناً نامية كثيرة تبني أيضاً قواعدها الوطنية في مجال المحاسبة على أساس المعايير الدولية للمحاسبة .ويتمثل المنطق الحكومي بصدد دعم الأعمال التجارية الصغيرة في تشجيع تطور الاقتصاد المحلي عن طريق مساعدة الأعمال الصغيرة على أن تصبح أكبر .ويترتب على هذا أنه إذا تكللت هذه السياسة بالنجاح، فإن نظام المحاسبة في حالة الأعمال التجارية الصغيرة لا بد وأن يؤدي إلى انتقال نحو الامتثال لقواعد الشركات الكبيرة، ومن ثم الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة.

إن نظام المحاسبة الأساسية الذي يقوم على حساب التكاليف التاريخية استناداً إلى القيد المحاسبي على أساس الاستحقاق يتمشى في شكله البسيط مع المعايير الدولية للمحاسبة، ولذلك فهو يعتبر مناسباً كنقطة انطلاق للشركات الصغيرة الحجم، دون أن تحتاج إلى تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، بهذه الصفة، تطبيقاً رسمياً.

ثالثا:التساوق الضريبي[26]

تعتبر العلاقة مع الإبلاغ الضريبي مسألة أصعب .فالشركة الكبيرة لا تجد صعوبة، لا سيما باستخدام النظام الحاسوب في الاحتفاظ بالمعلومات بطريقة تمكنها من تقديم تقارير "اقتصادية "لأغراض الادارة وحملة الأسهم فضلاً عن تقارير ضريبية للسلطات الضريبية.

وهذا يمثل عدم كفاءة بالنسبة للشركات الأصغر لأن الاحتفاظ، كما يقتضي الحال، بمجموعتين من الأرقام، واحدة للضرائب وأخرى للإدارة هو أمر مكلف في الحالتين من حيث وقت المحاسبة كما أنه يمكن أن يُربك منظم المشروع .ولهذا السبب قد يتعين الاحتفاظ بالسجلات على أساس موحد يتسق عادة مع المتطلبات الضريبية بل ومع التقارير الزامية إلى توضيح الآثار الضريبية على القياس، بطريقة بسيطة .ولا تتناول المعايير الدولية للمحاسبة حالياً مسألة كيفية الاحتفاظ بسجلات المحاسبة بل هي تتناول فقط المبادئ التي ينبغي تطبيقها في البيانات المالية السنوية .ولذلك يبدو أنه ليس هناك أي

24-مداني بن بلغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،أطروحة دكتوراه ،2004،ص61

*تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص22

26- تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص23

تناقض واضح مع المعايير الدولية للمحاسبة إذا تم الاحتفاظ بقواعد البيانات على أساس يراعي المتطلبات الضريبية في حالة الكيانات الصغيرة الحجم.

والمجالان اللذان يمكن أن يتأثرا بهذا، هما على الأرجح حساب معدل استهلاك الأصول والمخصصات الاحتياطية .وتحدد سلطات ضريبية كثيرة معدلات لاستهلاك الأصول تكون مقبولة لديها أو تكون على الأقل قد تفاهمت عليها .وإذا كانت هذه المعدلات أعلى مما هو واقعي اقتصادياً وكثيراً ما تستخدم الحكومات معدلات استهلاك متسارعة لمساعدة الأعمال التجارية على الاستثمار ولكنها يجب أن تسجل في دفاتر الحسابات على أساس أنها مبالغ قابلة للاقتطاع، فإن العمل التجاري سوف يُظهر عندئذ تكاليف عالية بشكل مصطنع في بعض الفترات ومنخفضة بشكل مصطنع في فترات أخرى .ويحتاج المديرون إلى إدراك هذا التشوه وتجيز بعض السلطات الضريبية أيضاً استخدام المخصصات الاحتياطية للمساعدة في المحافظة على القاعدة الرأسمالية للشركة(لأن ذلك بدوره يعزز العمالة)، لكن هذا يشوه أيضاً التكاليف الظاهرية للعمل التجاري.

المطلب الثاني :نهج مقترح لنظام محاسبة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوليا

ولذلك يقترح استحداث إطار خاص بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا الإطار يقوم على الاتساق مع المعايير الدولية للمحاسبة، لكنه يوفر مجموعة متداخلة من القواعد التي يمكن من خلالها، ومع نمو العمل التجاري، الارتقاء المتدرج على سلّم التطور المحاسبي بدءاً من إعداد الحسابات على أساس نقدي، ومروراً بالحسابات التراكمية البسيطة،وصولاً في النهاية إلى تطبيق كامل للمعايير الدولية للمحاسبة.

حيث يهدف هذا النهج :[27]

- الرغبة في تبسيط وتخفيض التكاليف المرتبطة بإعداد الكشوف المالية .
- تحسين القابلية للمقارنة الحسابات للمستخدمين التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الثقة العامة في حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعترف هذا النظام بأن تقليل متطلبات الكشف عن البيانات في إطار المعايير الدولية للمحاسبة ليس حلاً كافياً بالنسبة لاقتصاد نامٍ .فالانتقال من وضع لا يحتفظ فيه بحسابات على الاطلاق إلى تطبيق كامل للمعايير الدولية للمحاسبة ينبغي أن يكون سلساً بقدر الإمكان، وخالياً من الخطوات الفجائية .والنظام المقترح هو:[28]

- مؤسسات الأعمال البالغة الصغر (الحد الأقصى للعاملين فيها *5* أشخاص):حسابات تستند على أساس نقدي.
- مؤسسات الأعمال الصغيرة الحجم (التي تستخدم من *6* إلى *50* شخصاً):نظم محاسبة تراكمية الأساس، يُفضل أن تستخدم جدول حسابات نموذجياً وذا هيكل مبسط، ويوفر أيضاً معلومات إدارية
- مؤسسات الأعمال المتوسطة الحجم (التي تستخدم *51* إلى *250* موظفاً): نظام محاسبة تراكمي الأساس، يتسق مع المعايير الدولية للمحاسبة ويستخدم جدولاً أكثر تعقيداً.
- مؤسسات الأعمال الكبيرة غير المسجلة في البورصة :حسابات تمتثل، إلى حد كبير، للمعايير الدولية للمحاسبة.
- مؤسسات الأعمال الكبيرة المسجلة في البورصة :حسابات تمتثل بشكل كامل للمعايير الدولية للحسابات.

27-الموقع الالكتروني com.fowsifrs.www

28 – تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص24

ولا تحتاج مؤسسات الأعمال الصغيرة إلا إلى قواعد بيانات بسيطة جداً، فهي لا تعقد سوى أنواع قليلة مختلفة من الصفقات، ولا تحتاج إلا إلى ملخصات حسابات بسيطة .فعلى سبيل المثال، يقدم جدول الحسابات الفرنسي التقليدي رموزاً من ثلاثة أرقام لفئات أساسية من البيانات، مثل *210* بالنسبة للأصول المادية الثابتة .وفي حالة العمل التجاري البسيط جداً، قد لا يحتاج الأمر إلى مزيد من التحليل، لكن مع نمو العمل التجاري واكتسابه مزيداً من الأصول يمكنه إما زيادة ملفاته عن طريق استخدام الرمز الرقمي *211* (مثلاً للمباني و *212* للأراضي،.....الخ.)، وهذا يعني أن الهيكل الأساسي لقاعدة البيانات (ومن ثم لنظام المحاسبة) يكون هو نفسه أياً كان حجم الشركة (كأن تكون للأصول المادية الثابتة جميعاً رموز تبدأ برقم *21*)، ولذلك فبمجرد أن يتم الشخص تدريبه فإنه يمكنه فهم حسابات أي عمل تجاري، لكن العمل التجاري الصغير لا يحتاج إلا إلى قاعدة بيانات بسيطة جداً يسهل إدخال البيانات فيها ومن ثم إنتاج تقارير بسيطة.

الفرع الأول : تقديم أنواع الكشوف المالية المقترحة دوليا

المرفق الأول: حسابات الميزانية

101رأس المال
106الاحتياطيات
108الحساب الشخصي للمالك
120الربح أو الخسارة خلال العام
150مخصصات احتياطية للمخاطر والمصروفات
160الاقتراض
200الأصول غير المادية
210الأصول المادية
270الاستثمارات
280معدل الاستهلاك التراكمي - الأصول غير المادية
281معدل الاستهلاك التراكمي - الأصول المادية
310مخزون المواد الخام
350مخزون السلع التامة الصنع وحجم العمل الجاري
370مخزون السلع المورّدة من أجل إعادة بيعها
400الدائنون التجاريون(الديون المستحقة الدفع)
410حسابات العملاء (المبالغ المستحقة التحصيل)
430دائنو الضمان الاجتماعي
444ضريبة الدخل المستقطعة
460مدينون ودائنون متنوعون
470الحسابات المؤقتة والانتقالية
510حسابات البنوك

530النقدية

حساب الربح والخسارة

600المشتريات

603التغير في المخزونات

610الخدمات الخارجية

630الضرائب والرسوم المماثلة

640تكاليف العمالة

650نفقات أخرى

660الأعباء المالية

681استهلاك الأصول والمخصصات الاحتياطية للعمليات

686استهلاك الأصول والمخصصات المالية

695الضريبة على الأرباح

701المبيعات من السلع المصنوعة

706المبيعات من الخدمات

707المبيعات من السلع المورّدة من أجل إعادة بيعها

760الدخل المالي

الجدول رقم 2:المرفق الثاني نموذج تقرير إداري خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (بيان الدخل)

المبيعات	المجموع	المنتج ألف	المنتج باء	غير مخصصة
المواد التغيرات في المخزون استهلاك الأصول الأجور الهواتف التيارالكهربائي والاضاءة والتدفئة التأمين الايجارات/العوائد التي تدفع للبلدية الايجار) مع خيار الشراء(المخصصات الاحتياطية مصاريف السيارات				
مجموع نفقات التشغيل الأرباح قبل اقتطاع الفوائدوالضرائب				
الفوائد الأرباح قبل اقتطاع الضرائب **مبالغ لا تخضع للضرائب:** المخصصات الاحتياطية **الأرباح الخاضعة للضريبة** الضرائب المفروضة **صافي الربح فيالسنة**				

المصدر :تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص27

الجدول رقم 3:المرفق الثالث :نموذج مقترح لميزانية عمومية تتسق مع المبدأ التوجيهي الرابع والمعيار 1 من المعايير الدولية للمحاسبة الميزانية العمومية(الولايات المتحدة الأمريكية)

الأصول			
الأصول غير المتداولة			
مجموع الموجودات الثابتة			
ناقصاً :الاستهلاك المتراكم			
المعدات			
ناقصاً :الاستهلاك المتراكم			
مجموع الأصول غير المتداولة			
الأصول المتداولة			
المواد			
المخزون			
الكمبيالات التجارية			
ناقصاً :المخصصات			
الاحتياطية			
الحسابات المصرفية			
النقدية			
مجموع الأصول المتداولة			
مجموع الأصول			
الأصول والخصوم			
رأس المال والاحتياطيات			
رأس المال			
الايرادات المحتفظ بها			
الاحتياطيات			
مجموع رأس المال			
والاحتياطيات			
الخصوم غير المتداولة			
آمبيالات مستحقة			
رهونات عقارية واجبة الأداء			
مجموع الخصوم غير المتداولة			
الخصوم المتداولة			
الكمبيالات المستحقة (خلال			

6أشهر) الكمبيالات التجارية المستحقة الدفع مجموع الخصوم المتداولة مجموع الخصوم **5مجموع الأصول والخصوم**			

المصدر :تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص29

الجدول رقم4:نموذج مقترح لبيان التدفق النقدي يتسق مع المعيار7 من المعايير الدولية للمحاسبة

بيان التدفق النقدي

(الولايات المتحدة)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: الايرادات النقدية من العملاء المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والموظفين المبالغ النقدية المتولدة من العمليات الفائدة المدفوعة الضرائب المدفوعة على الدخل صافي المبالغ النقدية المحصلة من أنشطة التشغيل **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** شراء المعدات الايرادات من بيع المعدات صافي المبالغ النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** دفع الكمبيالات المستحقة مدفوعات الرهون العقارية (أصول الرهون) صافي المبالغ النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل صافي الزيادة في النقد وفي معادلات النقد النقد ومعادلات النقد في 20--/1/1 النقد ومعادلات النقد في 20--/12/31			

المصدر :تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ص31

الفرع الثاني : التعليق عن المنهج المقترح دوليا

ويقدِّم المرفق الأول مثالاً عن جدول الحسابات البسيط هذا يشمل جميع فئات كشوف الميزانية الأساسية وبيانات الدخل، ولكن يمكن توسيعه مع نمو العمل التجاري ليوفر مجموعة أكثر تعقيداً من ملفات البيانات مع الاحتفاظ بنفس الهيكل .وقد جرى اختصار المثال المقدم من جدول الحسابات المختصر المستخدم في فرنسا والذي يعتبر هو نفسه صيغة مختصرة من الجدول الخاص بالشركات الكبرى.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذا النهج بالنسبة لبعض الاقتصادات في أنه يوفِّر درجة معينة من التوحيد، ويتيح ضمن أشياء أخرى خفض تكاليف التدريب، واستخدام برامج الحاسوب، واستمارات موحدة، وييسر تفهم المقرضين .وتتمثل ميزة أخرى في أنه، نظراً لأن المستوى الأساسي للنظام بسيط جداً ويستخدم حداً أدنى من الفئات، فإنه يقلل قدر الإمكان من المشاكل بالنسبة لمن لا خبرة لهم .ومع ذلك، فإن هذه الفئات تتسق اتساقاً كاملاً مع الفئات المتعلقة بالشركات الأكبر التي تطبق بشكل كامل المعايير الدولية للمحاسبة،كما يمكن بسهولة توسيعها مع نمو الأعمال التجارية الصغيرة.

ويبين المرفق الثاني نموذجاً مقترحاً لبيان الدخل مخصصاً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم .ويتمثل الاقتراح المقدم في هذا الصدد في وجوب ربط جدول الحسابات(كما هو الحال في الجدول الفرنسي) بعرض البيانات المالية .إلا أنه بينما يُعتقد أن تقديم أرقام منفصلة للأغراض الضريبية مقابل أرقام منفصلة للأغراض الإدارية هو أسلوب غير فعال من حيث التكلفة، فإن من شأن البيان الموحد أن يقدم على نحو مفيد ليس فقط الأرقام الإجمالية وإنما أيضاً بعض التحليل للتكلفة عندما تنتج مؤسسة الأعمال أكثر من منتج واحد أو تمارس أكثر من نوع واحد من أنواع النشاط، كما يمكن إجراء تمييز بين التكاليف التي تحسب وتلك التي لا تحسب لأغراض الضرائب وذلك من أجل مساعدة منظم المشروع في التقريب بين الأرباح التي تبينها حساباته، والأرباح المحسوبة للأغراض الضريبية في البلدان التي يكون فيها هذان الحسابان مختلفين

المطلب الثالث:مسودة المعيار الدولي للمحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

وقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية 9 يوليو 2009 المعايير الشركات الصغيرة والمتوسطة، بعد عملية التنمية التي استمرت خمس سنوات. هذا المعيار تتلاءم تماما مع هدف تطبيع وضع قواعد المحاسبة الدولية للحصول على التقارير المالية ذات جودة عالية، مع أهداف الشفافية وقابليتها للمقارنة[29].

الفرع الأول::نشأة المعيار

تم طرح مسودة مقترح المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها حيث أن فكرت ايجاد معيار يتعلق بالمنشآت الخاصة عام 2001، ولكن أول اجتماع للمجلس تم عقده في يوليو 2003، وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى أن آخر اجتماع للمجلس كان في يوليو 2008

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وقد تمت تسميتها بالمنشآت الخاصةً ، حيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملاءمة لأعمال المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية.

29- الموقع الإلكتروني :www.iasb.org

وفي شهر ابريل من عام 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمنشآت المشابه.[30]

لقد عرَف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لا يوجد لها مسؤولية عامة قياساً مع الشركات المساهمة العامة. وتقوم بنشر القوائم المالية لإستخدامها من المستثمرين الخارجيين للقوائم المالية. حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة في 15 شباط 2007 على التعريف والخصائص السابقة، وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية.

الفرع الثاني::نظرة عامة على مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

من أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر منها مايلي:

1. تزويد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دولياً في جميع المنشآت.
2. تخفيف العبء على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ترغب باستخدام معايير دولية.
3. تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المنشآت.

ولهذا كانت الغاية من هذه المسودة تسهيل العرض المالي وتوفير معيار محاسبي مناسب للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي ترغب باستخدام معايير دولية عند إعدادها للبيانات المالية.

خطط مجلس معايير المحاسبة الدولية لتزويد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بنسخة مبسطة من مسودة المعيار.تم حذف بعض العمليات والمعالجات والتي اعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مناسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (مثل الدفع على أساس الأسهم).

تم إعداد هذه المسودة بشكل يضمن سهولة التطبيق والممارسة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

في بعض الحالات التي تكون فيها معايير الإبلاغ الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة لأكثر من خيار محاسبي، توصي مسودة المعيار إلى تطبيق وتبني أبسط وأعم الخيارات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة.

تتجه مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أن تكون مرتبة وفقاً لعنوان واحد أكثر من كونها مرتبة وفقاً لترقيم معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. كما ستحتوي على ارشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية .

وبما أن المعيار الجديد الخاص بالمشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس لها إذاً فالعملية كانت تعديل على المعايير الكاملة، ولم يتم عرض مسودة المعيار بنفس طريقة عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية بناءً

30 الموقع الإلكتروني :www.iasb.org

على أرقام، أي لم يتم تحديد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين بل جاءت المسودة على شكل أقسام كل قسم يخص موضوع معين،

المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نص من 230 صفحة ، تكونت من مقدمة و 35 قسم ،وكل قسم يخص موضوع معين، تشمل ما يلي :[31]

1 – المقدمة (Preface): حيث تضمنت المقدمة تعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير بالإضافة إلى أهداف إصدار مسودة المعايير للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2- القسم الاول (النطاق): وتضمن أهداف معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، الموقف المالي وتعريف لعناصر الموقف المالي، الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والأداء، الدخل والمصاريف والاعتراف بعناصر القوائم المالية، قياس عناصر الموقف المالي، الاعتراف بالإصول والمطلوبات والدخل والمصاريف.

3- القسم الثاني :يضم المفاهيم والمبادئ الناشئة عن الإطار ألمفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بالكامل ؛

4- الأقسام من(3-9):تضم الكشوف المالية ، ومن أهم المواضيع التي تضمنتها هذه الأقسام؛ العرض العادل، الاستمرارية، الثبات، معلومات قابلة للمقارنة المادية، المجموعة الكاملة من البيانات المالية.

- الميزانية: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه الميزانية وهي: (الاصول المتداولة، والنقد والنقد المعادل، والمخزون، والذمم المدينة، والاستثمارات، والأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، والتزامات المتداولة، والالتزامات طويلة الأجل، والمخصصات، ورأس المال وحقوق الملكية)، وكذلك المعلومات التي يجب عرضها أما على وجه الميزانية أو في الإيضاحات، مثال على ذلك: تصنيف الموجودات الملموسة، تحليل الذمم المدينة، تصنيف المخزون وتحليل المخصصات ورأس المال، وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي، ورأس المال المساهم، مبلغ التوزيعات المقترحة والمعلن عنها، وعدد الأسهم الصرح بها، والقيمة الاسمية، وأية أرباح أسهم تفضيلية.

- قائمة الدخل والدخل الشامل: ومن أهم المواضيع التي تضمنها القسم؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه القائمة وهي: (الإيراد، ونتائج الأنشطة التشغيلية، وتكاليف التمويل، نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة). ومعلومات يجب عرضها إما على وجه القائمة أو بالإيضاحات، وهي (تحليل المصاريف باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المشروع).
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ العرض، والمعلومات التي يجب أن تظهر على وجه القائمة، والمعلومات التي يجب أن تظهر أما على وجه القائمة أو ضمن الإيضاحات.
- قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow).
- ملاحق

5- الأقسام من (10- 34): إرشادات مفصلة حول أساليب المحاسبة بما فيها هناك أنواع مختلفة من الاتفاقات والصفقات

6- القسم 35 : يتعلق بالتدابير الانتقالية المتعلقة باعتماد الأول لهذا المعيار .

كما أنا المعيار يشمل أيضا معجما (تعريف الكلمات الرئيسية الموجودة في هذا المعيار)

وجدول المراسلات :بين أقسام المعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقائمة معايير التقارير المالية الدولية كاملة.

31– الموقع الاكتروني : www.fowsifrs.com.

الفرع الثالث:الإعفاءات الاختيارية المقترحة عند تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:[32]

1. توحيد الأعمال قبل تاريخ التحول لا يتطلب إعادة إظهار البيانات المالية وبما يشابه متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير.
2. القيمة الحالية للممتلكات والمصانع والمعدات تعتمد على تقييم السابق بناءً على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).
3. عدم ضرورة اظهار فروق الترجمة التراكمية في التاريخ التحول كبند منفصل في حقوق الملكية، أي بشكل مشابه لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1.
4. عدم ضرورة توزيع الأدوات المالية المركبة في بند حقوق الملكية في حال التأكد منها في تاريخ التحول، وهذا الإعفاء سيكون مشابه لما يتطلبه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1).
5. مشتقات حقوق الملكية الممنوحة قبل تاريخ التحول غير متطلب المحاسبة لها بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
6. الإلتزامات الضريبية لا يتطلب تسجيلها إذا كان الإعتراف يتطلب المفاضلة بين المنافع والكلفة.

المطلب الرابع : مقارنة مسودة (معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SME) مع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS:[33]

إن مسودة المعيار هي عبارة عن اقتباس المفاهيم الأساسية الواردة في الإطار المفاهيمي، ومن المتطلبات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) مع الأخذ بالإعتبار التعديلات اللازمة والمناسبة لحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومفهوم التكلفة والمنفعة. وتم الإعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير المعيار الجديد نظراً لتشابه حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت المتبعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يبدأ من نقطة جديدة لتطوير المعيار المقترح للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي مقارنة بين متطلبات المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية لبعض الموضوعات:

1. قائمة التدفقات النقدية Cash flow Statement:

تضمن الجزء رقم (7) من المعيار المقترح بأن تقوم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بعرض قائمة التدفقات النقدية إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة، وهي طرق العرض التي يتطلبها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) "التدفقات النقدية". وعند مقارنة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير الإبلاغ المالي الدولي يتبين مايلي:

32– القواسمي، حاتم، (2008)، "الإعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18– 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن. عن مذكرة بحث بعنوان مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية ص76

- يشجع IAS 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة، كونها تقدم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول إجمالي النقدية المقبوضة والمدفوعة من مختلف الأنشطة التشغيلية. في حين لم يتضمن المعار المقترح ذلك.
- يلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين متطلبات المعيار المقترح و IAS 7، إلا أن المعيار المقترح لم يتضمن متطلبات حول عرض التدفقات النقدية بالصافي والتي عادة ما تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء مثل الإيجارات المتحصلة بالنيابة عن أصحاب العقارات والمدفوعة لهم. وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي لها معدل الدوران سريعاً، ومبالها كبيرة وتواريخ الإستحقاق قصيرة. ويمكن تبرير ذلك بأن البنود لا تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2. القوائم المالية الموحدة والمنفصلة Consolidated & Separate Financial Statements:

تضمن الجزء رقم (9) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات عرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، وعند مقارنة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" يتبين مايلي:

- يتطلب المعيار المقترح من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإعداد قوائم موحدة، وتستثنى هذه المنشآت من إعداد قوائم موحدة وعرض قوائم منفصلة فقط إذا توفر شرطان هما:

أ. أن تكون المنشأة الأم شركة تابعة للغير.

ب. أن تكون الشركة الأم أو أي شركة وسيطة أخرى تعد قوائم مالية موحدة، معدة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs، أو معيار الإبلاغ المالي – المقترح – للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- أما معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (27)، يسمح بإعفاء الشركة الأم من إعداد قوائم موحدة شريطة توفر أربعة شروط مجتمعة هي:

أ. إذا كنت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل أو شبه كامل لشركة أخرى.

ب. إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.

جـ. إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق البورصة.

د. إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، أو ليست قيد إيداع، لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية.

يلاحظ مما سبق أن متطلبات الإعفاء الواردة في المعيار المقترح أكثر بساطة من معيار الإبلاغ الدولي رقم (27) كون المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تقوم بتقديم بياناتها المالية لهيئة الأوراق المالية أو أي جهة منشأة أخرى وعلى الأغلب لا تكون لها أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية مدرجة في سوق مالي عام.

3. المخزون Inventory:

يغطي الجزء رقم (12) من المعيار المقترح متطلبات المعالجة المحاسبية للمخزون ومتطلبات الإفصاح المتعلقة به، وبمقارنة متطلبات المعيار المقترح مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) "المخزون" يلاحظ أن هناك تشابه كبير بين متطلبات المعياران المذكوران، وعلى سبيل المثال لا يسمح المعيار المقترح بتحديد تكلفة المخزون بإستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO. كما أن متطلبات الإفصاح متشابهة إلى حد كبير بين المعيارين، إلا أن متطلبات تقييم المخزون عند إعداد القوائم المالية لم ترد في هذا الجزء بل تم ضمها إلى الجزء (26) "تدني الأصول غير المالية" حيث يتطلب هذا الجزء قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بسعر المخزون السوقي بتاريخ الميزانية مطروحاً منها تكاليف البيع، والتي تسمى في معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (2) "المخزون" بإسم صافي القيمة القابلة للتحقق.

4. التضخم المفرط (الجامح) Hyperinflation:

تضمن الجزء رقم (29) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأن تقوم تلك المنشآت التي تكون عملتها الوظيفة هي عملة اقتصاد أو دولة ذات إقتصاد مفرط التضخم، بتطبيق معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (29) IAS 29 عند إعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعيار الجديد.

5. المدفوعات على أساس أدوات حقوق الملكية (السهم) Equity – Settled Share – Based Payment:

يتطلب الجزء (25) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (2) IFRS 2 "المدفوعات على أساس الأسهم" عند قياس المدفوعات التي تتم من خلال أدوات حقوق الملكية مع عرض الإفصاحات الواردة في المعيار المذكور، حيث يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أنه من غير الشائع لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الدخل أو تنفيذ مثل هذ العمليات لإختلاف طبيعة مكونات حقوق الملكية لها عن الشركات.

6. التقارير المالية المرحلية Interim Financial Reporting:

يغطي الجزء (37) من المعيار المقترح المعنون باسم "التقارير المالية المرحلية" للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تصدر تقارير مالية مرحلية معدة وفق المعيار المقترح لتلك المنشآت الخيار في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" أو تطبيق كافة المتطلبات الواردة في المعيار المقترح الخاص بتلك المنشآت.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تعد تقارير مالية مرحلية بإعتبارها منشآت لا تخضع عموماً لرقابة ومتطلبات جهات رقابية معينة.

7. محاسبة المؤجرين لعقود الإيجار التمويلي Lessor Accounting for Finance Leases:

يتطلب الجزء رقم (19) "عقود الإيجار" من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي تطبيق الفقرات (36-46) من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار"، والإلتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة فيه.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي هم منشآت مالية والتي لا ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الواردة في المعيار المقترح.

8. ربحية السهم Earning Per Share:

لا يتطلب الجزء رقم (34) من المعيار المقترح من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض مبلغ ربحية السهم "حصة السهم من الأرباح". ولكن إذا اختارت المنشأة الإفصاح عن ربحية السهم عندها فهي ملزمة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33) "ربحية السهم".

9. التأمين Insurance:

تعتبر شركات التأمين خارج نطاق المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بإعتبارها شركات تحتفظ بأصول "ودائع" للغير وبمجموعات كبيرة. وبالتالي لا ينطبق المعيار المقترح على هذا النوع من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وعليه ستستمر شركات التأمين تتبع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) "عقود التأمين".

10. الممتلكات والمصانع والمعدات Property, Plant & Equipments:

سمح المعيار المقترح في الجزء رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات" للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإستخدام نموذج التكلفة Cost Model أو نموذج إعادة التقييم Revaluation Model لتلك الأصول وذلك بالرجوع للمتطلبات

الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (16). وقد تطلب هذا الجزء من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تطبيق متطلبات الجزء رقم (26) من المعيار المقترح بخصوص تدني الأصول غير المتداولة.

11.الممتلكات الإستثمارية Investment Property:

أتاح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الجزء رقم (15) "الممتلكات الإستثمارية" بقياس المتلكات الإستثمارية عند إعداد القوائم المالية بإستخدام إما نموذج القيمة العادلة وعندها فإن المنشأة ملزمة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم (40) بهذا الخصوص، أو بتطبيق نموذج التكلفة وبالتالي يجب المحاسبة عن كافة استثماراتها العقارية بنفس متطلبات نموذج التكلفة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات".

12.الأصول غير الملموسة Intangible Assets:

سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإتباع إما نموذج التكلفة أو إعادة التقييم الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول غير الملموسة".

13.تدني قيمة الشهرة Goodwill Impairment:

أبدى العديد من معدي البيانات المالية ومدققي المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تذمرهم من تطبيق متطلبات اختبار التدني للشهرة سنوياً، والذي يستلزم احتساب القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد أي للمنشأة المستثمر بها ككل بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) "إندماج الأعمال" IFRS 3 وذلك لضعف خبرة هذه المنشآت بذلك وللتكلفة والأعباء والتي ستتكبدها هذه المنشآت. وقد استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية لتلك الردود، حيث تضمن المعيار المقترح اجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات تدني حددها الجزء رقم (26) الوارد في المعيار المقترح وليس سنوياً، كما هو مطلوب بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

14.تكاليف البحث والتطوير Research & Development Costs:

تضمن المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم معالجة البحث والتطوير كمصروف فترة، تقفل في الأرباح والخسائر. حيث يصعب تطبيق الإعتراف بشروط رسملة التكاليف حتى مرحلة التطوير أي ثبوت الجدوى الفنية لدى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظراً لعدم وجود الموارد اللازمة لدى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتحديد ثبوت الجدوى الفنية للمصاريف المتكبدة في مرحلة التطوير.

وقد سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كخيار آخر؛ تبني متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بهذا الخصوص، حيث يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (38) برسملة تكاليف الإقتراض عند توفر شروط محددة وبشكل عام يعترف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس فقط إذا تمكنت المنشأة من إثبات توفر جميع البنود المحددة التالية:

- الجدوى الفنية لاستكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح يجب الإعتراف متوفراً للإستخدام أو البيع.
- نية المنشآة لإستكمال الأصل وإستخدامه أو بيعه.
- قدرة المنشأة على استخدام أو بيع الأصل.
- كيف سيولد الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق.
- توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة وغيرها من الموارد لإكمال تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس.

15.متطلبات الإفصاح Disclosures:

أ. عند دراسة المعيار المقترح يلاحظ أن هناك انخفاض في متطلبات الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية، حيث تم حذف بعض الموضوعات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs من مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لإعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تتعاطى مع تلك العمليات أو الأعمال مثل:

- التضخم المفرط IAS 29.
- المدفوعات على أساس الأسهم IFRS 2.
- الزراعة IAS 41.
- التقارير المالية IAS 34.
- عقود الإيجار17 IAS.
- ربحية السهم IAS 33.
- القطاعات التشغيلية IFRS 8.
- التأمين IFRS 4.
- المحاسبة عن الموارد الطبيعية IFRS 6.

ب. بعض متطلبات الإفصاح مطلوبة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية وغير مطلوبة بالمعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك كون هذه الإفصاحات تتعلق بمبادئ الإعتراف والقياس الواردة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs والتي استبدلت بمتطلبات أكثر بساطة في المعيار المقترح، مثل تقليص فئات الأصول المالية من أربع فئات في معايير الإبلاغ المالي الدولية التي فئتين في المعيار المقترح، وتبسيط محاسبة التحوط وحصرها في أنواع محددة مذكورة سابقاً. مما يجعل متطلبات الإفصاح بالضرورة أقل اتساعاً.

ج. بعض متطلبات الإفصاح غير واردة في المعيار المقترح اعتماداً على أن حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد تكون أقل اتساعاً من الشركات الأخرى، وكذلك تطبيق المعيار المقترح اعتبارات التكلفة – المنفعة Cost – Benefit. حيث أن الشركات المساهمة العامة مثلاً والمدرجة في البورصة تحتاج لعرض الكثير من متطلبات الإفصاح والتي قد لا تكون مطلوبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم نظراً لزيادة عدد الأطراف المهتمة بالمعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

16.الأدوات المالية Financial Instruments:

من أهم ما يميز المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو تبسيط المتطلبات المعقدة نوعاً ما الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس"، حيث يسمح معيار (39) بوجود بدائل لتصنيف الأصول والمطلوبات المالية مما يقلل من فعالية قابلية المقارنة بين الشركات وفق منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية ويفرض نوع من التعقيد على معدي البيانات المالية، ويغطي الجزء (11) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم موضوع الأدوات المالية بإسم "الأصول المالية والمطلوبات المالية ويقابله في معايير الإبلاغ المالي الدولية المعايير التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الأدوات المالية: الإعتراف والقياس".

- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

وبدراسة المعيار المقترح الخاص للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم نجد ما يلي:

أولاً: سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإختيار بين إتباع متطلبات الجزء رقم (11) من المعيار المقترح أو اتباع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) كسياسة محاسبية. وعند اتباع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) فإن المنشأة تكون ملزمة باتباع وتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

ثانياً: بما أن المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم توجه إلى تبسيط متطلبات تصنيف الأصول المالية، وكذلك القياس اللاحق لها. وقد تضمن الجزء رقم (11) من المعيار المقترح تصنيف الأصول المالية كما يلي:

- الأصول المحددة لتقاس "بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها التدني" Amortized Costs Less Impairment ويتم تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إذ كانت:

أ. ذات استحقاق محدد أو تستحق عند الطلب أو قبل تاريخ الاستحقاق والتي ستعود على حاملها بمبلغ ثابت وبمعدل عائد ثابت خلال فترة الأداة المالية. أو محدد لها عائد متغير خلال عمر الأداة المالية مساوي لمعدل فائدة محدد مثل الليبور (LIBOR) وهو أدنى معدل فائدة إقراض بين بنوك لندن. ويتطلب المعيار المقترح اطفاء العلاوة أو الخصم على تلك الأدوات المالية باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (Effective Interest Method) وهو المطلوب اتباعه بموجب معيار المحاسبة الدولي (39).

ب. التعهدات والإلتزامات المتعلقة بالإقراض والإقتراض والتي لا يتم تسويتها بالصافي نقداً وتم تصنيفها من قبل المنشأة منذ البداية ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها تدني القيمة.

جـ. الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) غير المتداولة في سوق عام والتي لا يمكن قياسها قيمتها العادلة بموثوقية، والعقود التي يرتب عليها تسليم حقوق الملكية.

- باستثناء الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها تدني القيمة الواردة في البند (1) السابق، ويجب على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم بتاريخ القوائم المالية قياس جميع الأدوات المالية لديها بالقيمة العادلة مع عدم استبعاد تكاليف العمليات (العمولات والضرائب عند بيع الأداة المالية)، مع الإعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).

وقد منع المعيار المقترح على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم تغير سياستها بإعادة التصنيف لأصول والمطلوبات المالية من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة، أي أن المعيار المقترح منع التحويل من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة والتي تظهر فروقات القيمة العادلة لها في بيان الدخل، وذلك لحماية بيان الدخل من تلاعب معدي البيانات المالية وعدم التأثير المقصودعلى بيان الدخل.

33-حميدات، جمعة، (2008)، "مقارنة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مع معايير الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.عن مذكرة بحث بعنوان مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية ص63-74

الفرع الأول: أهم المعالجات والإختلافات الرئيسية بين معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم:[34]

1. السياسات المحاسبية.
2. البيانات المالية الموحدة.
3. البيانات المالية المنفصلة.
4. البيانات المالية المجمعة.
5. التغير في حقوق الملكية.
6. لإستثمار في شركات شقيقة.
7. الفوائد على المنشآت المسيطر عليها.
8. الأصول والإلتزامات المالية.
9. محاسبة التحوط.
10. الأصول غير الملموسة (ما عدا الشهرة).
11. حقوق الملكية.
12. المنح الحكومية.
13. تكاليف الإقراض.
14. تدني الشهرة.
15. تدني الأصول غير الملموسة.
16. العمليات غير المستمرة والأصول المحتفظ بها لغايات البيع.
17. منافع الموظفون.
18. ضرائب الدخل.
19. التقارير القطاعية.
20. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.
21. ربحية السهم.
22. التقارير المالية المرحلية.

34القواسمي، حاتم، (2008)، "الإعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن. عن مذكرة بحث بعنوان مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية ص75و77

الفرع الثاني :الأمور التي لايوجد فيها فروقات جوهرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية:

إن الإعتراف والقياس المقترح في مسودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالنسبة

للمعايير التالية لا تختلف عن المعالجة المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة؛ ونتيجة لذلك تتبع التحديثات الواردة على تلك المعايير:[2]

- المخزون.
- الإستثمارات العقارية.
- العقارات، المصانع والمعدات.
- عقود الإيجار.
- توحيد الأعمال.
- الخصصات والإلتزامات المحتملة.
- الإيراد.
- محاسبة التضخم.
- ترجمة العملة الأجنبية.
- الدفع على أساس الأسهم.
- الأحداث اللاحقة.

إن الإختلافات بالنسبة للمواضيع السابقة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة تعتبرغير ملحوظة وناتجة عن قلة الأدلة الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

المبحث الثالث: دراسة مشروع النظام المحاسبي المبسط محليا

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات والكوادر المختصة في مجال المحاسبة.

المطلب الأول: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة

أولا: تعريف نظام المحاسبي المبسط[35]

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى

35- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

ثانيا: شروط مسك النظام المحاسبي المبسط:

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:[36]

– المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

– حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

ثالثا: تحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:[37]

أ– **بالنسبة للمؤسسات التجارية:** تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب– بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج.

ج– بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب03ملايين دج.

36– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

37– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91

جدول رقم5: يوضح الحد الأدنى لرقم الأعمال واليد العاملة للمؤسسات الصغيرة.

قطاع النشاط	رقم الأعمال	عدد العمال
الأنشطة التجارية	10 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
الأنشطة الإنتاجية والحرفية	06 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
أنشطة تقديم الخدمات وأخرى	03 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من المقرر 2008/07/26 المحدد لسقف رقم الأعمال ، عدد العمال والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة من أجل مسك محاسبة مبسطة (**Comptabilité simplifie**)

المطلب الثاني: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردها فيما يلي:

الفرع الأول: متابعة العمليات الجارية:

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:[38]

– وجود دعامة معينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.

– حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

– حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).

– حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:

– السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.

– شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.

38 –القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة...، مرجع سابق، ص 77 – 78.

– أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
– إيرادات البيع وأداءات الخدمات.
– الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...
– تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).
– شراء التثبيتات.
– الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

الفرع الثاني: مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية:

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجوعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية:[39]

– يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

* مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
* مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
* مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
* مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

– يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

– يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.

– يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

* حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
* حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
* حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).

39- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة...، نفس المرجع السابق، ص 78.

* حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).

* حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

المطلب الثالث: تقديم الكشوف المالية الخاصة بالنظام المحاسبي المبسط

الفرع الأول:عمليات المراقبة وتحديد النتيجة في نهاية السنة المالية

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بتحديد النتيجة السنة المالية وتقديها في جدول مالي.

1- عمليات مراقبة نهاية السنة المالية:

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:[40]

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.

- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب.

- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

2- تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

- نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

الفرع الثاني:عرض الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المبسط

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد.

40-القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة...، مرجع سابق78-80

أولا: كشف وضعية نهاية السنة المالية

I. تعريف كشف وضعية نهاية السنة المالية

يمكن ان تعرف معياريا بأنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشاة (مقوم بالقيم الحقيقية) ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين .[41]

كما يعتبر جدول تبياني يبين ممتلكات المشروع والتزاماته ، فتظهر في الجانب الأيمن الأصول والجانب الأيسر الخصوم .

1- **الأصول:** هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي.

طبقا لهذا التعريف نجد الأصول تتميز بالخصائص التالية:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية.
- قدرة الوحدة على التحكم في المنافع أو السيطرة .
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.[42]

وحسب النظام المحاسبي المبسط تشمل الأصول:

- ✓ الصندوق
- ✓ البنك

كما تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

- ✓ التثبيتات : يقصد بالتثبيتات الأصول الثابتة ، وقد تكون تثبيتات عينية أو معنوية أو كلاهما ، حيث يقصد بالتثبيتات العينية أنها ذلك الأصل الذي هو في حوزة الشركة من أجل الإنتاج و تقديم الخدمات و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية ، و الذي فترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد السنة المالية ، أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتجديد غير نقدي و غير مادي ، مراقب و مستعمل في إطار أنشطة عادية (العلامات ، البرامج المعلوماتية ، رخص الاستغلال ، الإعفاءات مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري ... لذلك يتم إدراج التثبيت العيني و المعنوي كأصل و لكن بشروط محددة[43] .
- ✓ تسبيقات الاستغلال
- ✓ المخزونات:يعرف مجلس معايير المحاسبة الدوليةالمخزونات في إطار المعيارالمحاسبي الدولي رقم (02)والمتعلق بالمخزونات على أنها كل عناصر لأصول التي يتم اقتناؤها لغرض إعادة بيعها في إطار النشاط العادي للمؤسسة، أو في شكل منتوجات جارية (قيد الإنجاز).أو المواد الأولية واللوازم التي تستهلك خلال المسار الإنتاجي أو تقديم الخدمات حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فانه يمكن للمؤسسة أن تتبع في عملية تقييمها للمخزونات طريقة الجرد الدائم أو طريقة الجرد المتناوب وفقا لمتطلبات التسيير.

41- رضوان حلوه حنان ، تطور الفكر المحاسبي ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة النشر 2001 ،ص303

42 - رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة 1، سنة النشر 2003 ،ص312

43 -القرار المؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري العدد :19 بتاريخ 2009/03/25 ، ص: 45

أما بالنسبة لعملية التقييم تختلف حسب كل مرحلة، مرحلة التقييم عند الدخول إلى مخازن المؤسسة ومرحلة التقييم عند الخروج ومرحلة التقييم في آخر الدورة، وتتم معاملة المخزون مثلما هو معتمد في معيار المحاسبة الدولي رقم.[44]

2-**الخصوم** :هي عبارة عن منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة أخدا ثاو عمليات تمت في الماضي.

طبقا لهذا التعريف نجد ان الخصوم تتميز بالخصائص التالية:

- وجود التزام حالي يتحمل تضحية اقتصادية مستقبلا
- ارتباط الالتزام بالوحدة المحاسبية
- أن يكون هذا التزام بالوحدة قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.[45]

وحسب النظام المحاسبي المبسط تشمل الخصوم:

- ✓ رأس المال: هي شكل من أشكال الثروة المستخدمة لإنتاج ثروة أكبر للمشروع ويظهر رأس المال بعدة أشكال منها النقذية ، المخزون، والمصنع ، والمعدات وغيرها . وأن تتمكن من البدء بالعمل في مشروع صغير فإن ذلك يتطلب أن تمتلك المهارة في توفير الأموال اللازمة للعمل ، وذلك يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمهارة ، وبدون التمويل الكافي لا يتمكن المشروع من أن يبدأ بالعمل أو أن يستمر في العمل والتوسع والنمو في المستقبل[46]
- ✓ نتيجة السنة المالية

كما تظهر أحد هذه الفصول أو أكثر إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

- ✓ الاقتراضات
- ✓ ديون الاستغلال

II. هيكل الوضعية عند نهاية السنة المالية

وتقدم هذه الكشوف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم 6: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصانا)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

44- د. عمورة جمال، مداخلة بعنوان: المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها.ص1

45 - رضوان حلوه حنان ،النموذج المحاسبي المعاصر ،مرجع سبق ذكره ،ص312

46- ماجد العطية، مرجع سبق ذكره ،ص12

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم6: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيتات		رأس المال	
المخزونات		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصانا)	
قروض الاستغلال		المجموع الفرعي	
الصندوق		الاقتراضات	
البنك (زيادة أو نقصانا)		ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 79

ثانيا:كشف حسابات النتائج.:

I. تعريف كشف حسابات النتائج

هو عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، كما يعتبر جدول لقياس أداء إقتصادي للمشروع[47] تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.و تهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، و كذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.

و توفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

و تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، كما تهم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور، دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية.

وعليه تتضح أهمية الطلب على المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل فيما يلي:

-قياس التسيير الجيد للمؤسسة و كفاءة إدارتها و أداء الوحدة الاقتصادية.

-التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط

-أساس قياس الضريبة [48]

47 - . WOLFGANAG DICK,COMPTABILITé FINANCIERE EN IFRSk,PARIS ، 2008p9

48 – شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ،ص50

II. عرض كشف حسابات النتائج

مجموع إيرادات النتائج:

الإيرادات هي "الزيادة الإجمالية في الأصول أو النقص الإجمالي في الخصوم والناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الأرباح. ".[49]
المتأتية من:

- ✓ إيرادات البيع أو أداءات الخدمة
- ✓ إيرادات النشاطات الأخر

مجموع نفقات الأعباء

تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة."

تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الاهتلاكات" [50]

المتأتية من:

- ✓ نفقات الشراء
- ✓ نفقات النشاطات الأخر

كما تشمل:

- ✓ الرصيد: (الإيرادات–النفقات) للسنة المالية (أ)
- ✓ تغير قروض الاستغلال م/م – 1
- ✓ تغير ديون الاستغلال م/م – 1
- ✓ تغير المخزونات م/م – 1
- ✓ تصحيحات تتعلق بالاقتراضات
- ✓ تصحيحات تتعلق بالتثبيتات

—

49- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص316

50- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص51

III. هيكل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 7: حسابات النتائج.

الفصول	المبالغ

إيرادات البيع أو أداءات الخدمة إيرادات النشاطات الأخر **مجموع إيرادات النتائج** نفقات الشراء نفقات النشاطات الأخر **مجموع نفقات الأعباء** الرصيد: (الإيرادات–النفقات) للسنة المالية (أ) تغير قروض الاستغلال م/م – 1 تغير ديون الاستغلال م/م – 1 تغير المخزونات م/م – 1 تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي: أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 80.

ثالثا: كشف تغير الخزينة خلال السنة المالية

I. تعريف كشف تغير الخزينة

تتمثل في قيمة النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب(7)، وهي تفصح عن صافي التغير في الخزينة الناتجة عن الأنشطة. والجدير بالذكر أن الإفصاح عن زيادة والنقص في الخزينة يعتبر مفيدا لأن المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح يرغبون في معرفة كيفية تصرفات الإدارة حيال عناصرها السائلة. وتوفر القائمة الإجابات عن الأسئلة الهامة التالية :

1. من أين وردت الخزينة خلال الفترة ؟
2. فيما استخدمت الخزينة خلال الفترة ؟
3. ما هو التغير في رصيد الخزينة خلال الفترة؟[51]

—

51- أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 138

إن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.، ويذكر {مجلس معايير المحاسبة المالية } FASB أن المعلومات التي توفرها قائمة بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى متضمنة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية سوف تساعد المستثمرين سواء أكانوا مساهمين أو مقرضين على :[52]

1. تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
2. تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها، وسداد التوزيعات، وتمويل توسعاتها,
3. تفسير أسباب الفرق بين صافي الدخل وكل من المحصلات والمدفوعات الخزينة.
4. تقييم تأثير العمليات النقدية على المركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية.

II. مضمون كشف تغير الخزينة

- ✓ الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
- ✓ الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
- ✓ حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (−) للمستغل
- ✓ الرصيد (الإيرادات — النفقات) السنة المالية (أ)
- ✓ حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات

III. هيكل جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية

الجدول رقم 8: تغير الخزينة خلال السنة المالية.

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (−)	
المتأتية من:	
– حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (−) للمستغل	
– الرصيد (الإيرادات — النفقات) السنة المالية (أ)	
– حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (−)	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 80.

—

52- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص247

خاتمة الفصل الثاني :

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي فقد قام النظام المحاسبي المالي الجديد بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا

للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، إلا أنه من أهم الانتقادات الموجهة له اكتفى بتحديد النظام المبسط للمؤسسات المصغرة فقط وأبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق هذا النظام بالرغم من أنها تتصف بنفس الصفات للمؤسسات المصغرة وبالتالي لا يصلح تطبيق المعايير الدولية عليها

أكتفي النظام المحاسبي المبسط الجزائري بإعداد ثلاثة كشوف مالية تتمثل في الميزانية (**الوضعية عند نهاية السنة المالية**)، جدول حسابات النتائج، جدول التغيرات النقذية (**تغير الخزينة خلال السنة المالية**)، أما المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طالب بإعداد الكشوف المالية كاملة إلا أنها تكون بشكل مبسط هدا محليا

أما على مستوى الدولي فقد قام فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقواعدها وممارساتها ومشاكلها الحالية .وترد في هذا التقرير أيضا الحلول الممكنة في شكل نهج مقترحة للنظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .ويُتوقع أن تؤدي مداولات الفريق إلى اتفاق بشأن كيفية إحراز تقدم في العمل بحيث تتسنى صياغة مبادئ توجيهية في نهاية الأمر إل غاية 2009 تمت بظهور مسودة المعيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي مازالت في طور التطبيق والتي توصي تطبيق وتبني أبسط وأعم الخيارات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة.

المراجع:

I. الكتب

1. إبراهيم الاعمش ، **أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني 1975** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،سنة 1999
2. أحمدمحمدنور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر، سنة 2000.
3. أمين السيد أحمد لطفي ،**إعداد وعرض القوائم المالية** ، الدار الجامعية ،مصر ، سنة2008
4. بوتين محمد ،**المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية،ا لجزائر،سنة1999
5. بويعقوب عبد الكريم ، **أصول المحاسبة العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ،سنة 2008
6. خالص صافي صالح ، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، سنة 2003 ،
7. رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة النشر 2003
8. رضوان حلوه حنان ، **تطور الفكر المحاسبي** ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة 2001.
9. سعاد نائف برنوطي ،**إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)** ، دار وائل للنشر ،طبعة الأولى ،سنة 2005
10. شباكي سعدان ، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1992
11. شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008
12. طارق عبد العال ، **حماد التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحاليل**،الدار الجامعية مصر ،سنة النشر 2002 ،
13. عمر صخري ،**مبادئ الاقتصاد الوحدوي** ،ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر
14. ماجد العطية ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار النشر والتوزيع والطباعة، سنة 2001
15. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**المحاسبة المالية المتوسطة** ،دار المعرفة الجامعية ، مصر ،سنة 1999

.

16. وصفي عبدالفتاح أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة الماليةة** ،الدار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2002،

17. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون ، **المحاسبة المالية** ،دار المريخ للنشر، مصر ،2007.

18. صفوت عبد السلام عوض الله ،**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية** ،دار النهضة العربية ،مصر ،1953 .

II. القوانين والمراسيم :

1. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

2. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،بتاريخ ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009،

3. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر

4. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

III. ر سائل وأطروحات :

1. حواس صلاح ،**التوجه الجديد نحومعايير الإبلاغ المالي الدولية** ، أطروحة دكتوراه ،سنة 2008 .

2. سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقديةفي ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية** ،رسالة ماجستير ،سنة2009.

3. شناي عبدالكريم، **تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية** ،رسالةماجستير،سنة 2009.

4. فيروز خويلدات ،**الإصلاح المحاسبي في الجزائر–دراسة وصفية ونقذية–** ،رسالة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،سنة2010.

5. *لخلف عثمان، **دور مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** ،رسالة ماجستير/معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1995*

6. *مدني بن بلغيت،**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**،أطروحة دكتوراه،سنة 2004 .*

IV. دراسات،مقالات ومؤتمرات

1. آيت محمد مراد وآخرون، **النظام المحاسبي المالي الجديد"تحديات وأهداف"**،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS سنة2010.

2. آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرأفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العددالسادس.

3. بن بلغيت مدني ، **إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)** ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، مجلة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2002.

4. سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري** ، ملتقى دولي حول الإشارة إلى حالات التقارب لنظام المحاسبي المالي الجديد مع الإطارالفكري لIAS/IFRS، سنة2010.

5. *شنوف شعيب،**أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** ،مجلة الاقتصاد، العدد00 ، الجزائر2006.*

6. *عبدالمجيد تيماوي وآخرون ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري –حالة الجزائر–**، لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل2006*

7. عمورةجمال، **المعالجةالمحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRSسنة2010.

8. ناصر مراد، **الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS سنة2010

9. تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،سنة2000.

10. تقرير اللجنة المكلفة بالإصلاح المخطط المحاسبي الوطني ،سنة1999 .

11. تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2000، 2002.

V. مذكرة أردنية منشورة ،**مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية**

V. **المواقعالالكترونية**

1. www.fowsifrs.com
2. www.iasb.org
3. www.acc4arab.com/acc/showthread

IV. **المراجع باللغة الأجنبية** :

1. .Conseil National de la Comptabilité, **projet de système comptable financier**, idem.
2.Jean François des Robert, François Méchin, HervéPuteaux**, Normes IFRS et PME**, Edition DUNOD, 2004

3.Jean pierre .**gestion financiére.** Pari s.1986 .
4..SACI Djelloul, **Comptabilité de l'entreprise et système économique,** L'expérience Algérienne, O. P. U., Alger 1991.
5.WOLFGANAG DICK,**COMPTABILITé FINANCIERE E**N **IFRS** ,PARIS2008

الخاتمة :

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي، و توجهها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، و على أساس أنها لا تستطيع أن تبقي بعيدا عما يحدث من حولها في العالم من تحولات اقتصادية، كان لابد من إصلاح النظام المحاسبي، و توفير مرجع محاسبي يتوافق و المرحلة الجديدة، التي يترتب عنها دخول شركاء أجانب و مستثمرين والاستجابة لمختلف متطلبات المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، ، الأمر الذي يستوجب التحدث معهم بلغة واحدة.

حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS.

ونجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، والتي تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك انطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية، مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشوف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة والتي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لإيراداتها وصرفها لنفقاتها.

أما دوليا :

تولى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته السادسة عشرة، أن يكرس دورته السابعة عشرة لدراسة الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

حيث قام بشرح كل ما يخص النظام المحاسبي الواجب تطبقيه على هذه المؤسسات مبتدئا بشرح محاسبتها واقترح نظام محاسبي لها إلي غاية اقتراح نهج محاسبي خاص بها وفي يوليو 2009 تم اقتراح وظهور معيار دولي جديد يدخل حيز التطبيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بشرح مختلف قواعد المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وأهم نقد للنظام المحاسبي المبسط المطبق في الجزائر هو أن هذا النظام أهتم بالمؤسسات المصغرة وأبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط والتي تفتقر هى الأخرى إلى الخبرة والبنية الأساسية والموارد لتنفيذ عملياتها المحاسبية من نظام مستمد من المعايير المحاسبة الدولية .

و**نتائج اختبار الفرضيات:**لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا الى ما يلي.

بالنسبة للفرضية الأولى :

تعتبر المحاسبة المالية أداة هامة من أدوات إتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية، وعليه يعد النظام المحاسبي المبسط الذي أتي به نظام المحاسبي المالي الجديد في الأصل وسيلة إثبات تجاه الغير لما يقدمه من الأمن والضمان الضروريين في عالم الأعمال، وقاعدة لإتخاذ القرارات بما يتيحه من معلومات فعالة.

بالنسبة للفرضية الثانية :

كانت الفرضية خاطئة بالرغم من أن نظام المحاسبي المبسط يعتبر ملحق الثاني لنظام المحاسبي المالي الجديد الذي جاء نتيجة العولمة السائدة عالميا إلا أنه لايوافق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن ظهور هذا الأخير كان متأخرا ومازال في طور التجريب .

بالنسبة للفرضية الثالثة :

يتطلب لتطبيق النظام المحاسبي المبسط وجود مؤسسة مصغرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:

أ– بالنسبة للمؤسسات التجارية: تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب– بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج.

ج– بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب03ملايين دج.

النتائج :

- ✓ إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا و هي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار و توسيع الأعمال الاقتصادية ، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى منها والصغرى
- ✓ كشوف المالية التي تعدها المؤسسات المصغرة هي عبارة عن كشوف مالية بسيطة جدا وهذا ما يؤدي لتحسين إدارتها الداخلية ويسهل على المدير الذي لا يملك الخبرة الكافية من فهما واتخاذ القرارات المناسبة لإدارته .
- ✓ ظهور معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدل على أهمية هذه المؤسسات دوليا في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوي المحلي والدولي.
- ✓ إلتزام المؤسسات المصغرة من تطبيق إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة الواجب القيام بها قانونيا يسهل على هذه المؤسسات تحديد الضريبة الخاصة بها يقضى على وجود المؤسسات تفادي الضغط الضريبي والتلاعب من طرف مصالح الضرائب

- ✓ للحصول على التقارير المالية ذات جودة عالية، تتسم بالشفافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد وجود قواعد المحاسبة والإبلاغ تكون مصممة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديداً،

التوصيات :

- ✓ أن تهتم الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمها لنظام المحاسبي المبسط لنها تملك نفس خصائص السلبية والايجابية للمؤسسات المصغرة .
- ✓ يجب أن يمثل النظام المحاسبي المالي المفتاح الحقيقي لوضع نظام محاسبي يقضي على ظاهرة الفساد المالي والإداري بمؤسساتنا الجزائرية كما يساعد على التطبيق الجيد لميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تبنته الجزائر .
- ✓ يجب على العمل الميداني أن يطبق نظام المحاسبي المبسط بجدية لأن من خلال دراستنا للعمل الميداني لا يقوم المحاسبي بإعداد كشف التغير في الخزينة الذي يعتبر كشف مختصر لجدول التدفقات النقذية وهو كشف في غاية الأهمية .
- ✓ لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصانعي القرارات .
- ✓ وضع قواعد ضريبية خاصة بالمؤسسات المصغرة لكي يزداد الوعي الإداري وتمنعها من التهرب ضريبيا
- ✓ تنظيم مهنة المحاسبة و جعلها أكثر فعالية، وتمتين التواصل مع الوصاية (وزارة المالية).

نتمنى أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقنا للاجابة عن تساؤلات كثيرة أثارها هذا الموضوع، و تسمح لباحثين آخرين بالتعمق أكثر و إكمال الجوانب التي لم نتطرق إليها، خاصة و أن هذا المجال ينقصه الكثير من المراجع على المستوى الوطني.

الإهداء III
الشكر..... IV
قائمة الجداول..... V
قائمة الأشكال البيانية..... VI
قائمةالملاحق..... VII
المقدمة ..... أ
الفصل الأول : لمحة عن تطور النظام المحاسبي في الجزائر..... 1
مقدمة الفصل..... 2

AUCUNE ENTREE DE TABLE DES MATIERES N'A ETE TROUVEE.